مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة للدراسات والبحوث التربوية والإنسانية ـ الدنمارك .

العدد :23

13 / 04 / 2024

الجريمة من وجهة نظر علم الاجتماع . رؤية تحليلية

Crime from a sociological point of view
critical vision

إعداد

الباحث الإجتماعي/ علي موسى الأحمري
جامعة الملك خالد ـ المملكة العربية السعودية
Lialah10@gmail.com

المستخلص

الجريمة ظاهرة اجتماعية تنتج عن انحرافات معيارية ضارة، ولا يمكن التسامح معها. في أثناء الأزمات والمشكلات الاجتماعية يرتفع معدل الجريمة بنسبة(19.47%) وهيمنت عليها الجرائم التقليدية. ويمكن أن يسبب معدل الجريمة العالي القلق في المجتمع. والجريمة، هي مظهر من مظاهر السلوك المعادية للمجتمع الذي يشير إلى سلسلة من الإجراءات خارج الأعراف والقواعد والقوانين المطبقة في الفئات الاجتماعية. ويظهر الأفراد أصحاب السلوك المعادي للمجتمع سلوكاً متهوراً وسريع الانفعال وعدوانياً، ويكونون أقل قدرة على قبول الأعراف الاجتماعية. وهذا يجعل الأفراد يميلون إلى ارتكاب الانتهاكات على نحو مستمر. وعادةً ما يبدأ السلوك المعادي للمجتمع في الظهور مبكراً مرحلة المراهقة، ويقل في مرحلة البلوغ، ولا سيما عند الشباب. في تطور الجريمة، هناك عوامل تسبب ميل الأفراد إلى الحفاظ على سلوكهم المعادي للمجتمع، مثل (أ) الاقتصاد (الفقر والبطالة)؛ (ب) الثقافة (جنوح الأحداث، والانحطاط الأخلاقي، والاختلاط)؛ (ج) المشكلات الاجتماعية (الدعارة، والجريمة، والقمار)؛ (د) النظام العنصري.

لذا، يهدف البحث إلى شرح ظاهرة الجريمة من وجهة نظر علم الاجتماع، كظاهرة عالمية من حيث مفهومها وأهدافها واهميتها في الدراسات الاجتماعية، إضافة إلى تقديم بعض النظريات الاجتماعية التي فسرت ظاهرة الجريمة، وأساليب التعامل معها بطريقة إيجابية، وأخيراً تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد رجال القانون والشرطة وعلماء الاجتماع في معالجة هذه الظاهرة بطريقة موضوعية.

Abstract

Crime is a social phenomenon that results from harmful standard deviations and cannot be tolerated. During crises and social problems, the crime rate rises by (19.47%)and is dominated by traditional crimes. A high crime rate can cause anxiety in the community. Crime is a manifestation of anti-social behavior that refers to a series of actions outside the norms, rules and laws applied in social groups. Individuals with antisocial behavior display impulsive, irritable and aggressive behaviour, and are less able to accept social norms. This makes individuals tend to commit violations on a continuous basis. Antisocial behavior usually begins to appear early in adolescence, and decreases in adulthood, especially among young people. In the development of crime, there are factors that cause individuals to tend to maintain their antisocial behavior, such as (a) economics (poverty and unemployment); (b) culture (juvenile delinquency, moral decadence, and promiscuity); (c) social problems (prostitution, crime, gambling); (d) The racist system.

Therefore, the research aims to explain the phenomenon of crime from the point of view of sociology, as a global phenomenon in terms of its concept, objectives, and importance in social studies, in addition to presenting some social theories that explained the phenomenon of crime, methods of dealing with it in a positive way, and finally presenting some suggestions and recommendations that help men. Law, police and social scientists address this phenomenon in an objective manner.

Keywords: crime, sociology, analytical study of adolescent crime behavior

المقدمة

أصبحت ظاهرة الانحراف والجريمة في الفترة الأخيرة التي تحول فيها المجتمع الدولي إلى قرية صغيرة بسبب انتشار وسائل الاتصال والتقدم التكنولوجي السريع ظاهرة خطيرة جديرة بالرصد والدراسة والتحليلية خاصة إذا ما تعلق الانحراف بالأحداث الذين يشكلون عماد المستقبل للمجتمع، كما أن الانحراف في مرحلة الصغر يُشكل خطورة على المجتمعات، ذلك أن الحدث المنحرف قد يكون هو مجرم الغد ، إذ إن احتراف الجريمة لا يأتي فجأة أو من فراغ، وإنما يلزمه دائماً الإعداد والممارسة والتدرج وقلما يتحول إنسان سوي بين عشية وضحاها ليصبح مجرماً متمرساً يتخذ الجريمة وسيلة للعيش والارتزاق دون أن يكون له تاريخ إجرامي منذ الصغر تمرّس بموجبه على السلوك الإجرامي. وبطبيعة الحال يمكن القول: إن الحدث المنحرف ليس بالضرورة أن يكون مجرماً في المستقبل القريب، وإنما قد يكون الانحراف منذ الصغر مؤشر لبوادر إجرامية تستمر مع الشخص طوال حياته إذا لم يجد التوجيه السليم من الراشدين حوله.

إن الجريمة كسلوك إنساني هي رد فعل الفرد الذي يتمتع ببنية جسمية معينة وحالات نفسية وروحية معينة، ومع تأثره بها، فهو ككائن اجتماعي يتأثر أيضاً بالعوامل البيئية والخارجية. ومما لا شك أن هذه الفعالية تختلف باختلاف الأشخاص. وفي هذا الصدد فإن المراهقين يتأثرون بهذه العوامل أكثر من البالغين، ويتغير سلوكهم، ويتأثر بالأسباب والدوافع الجسدية والنفسية والاجتماعية. العوامل المذكورة أعلاه، اعتماداً على الحالة، يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على المراهقين والشباب وتسبب ردود فعل مختلفة. في الدوافع الإجرامية التي تُعدُّ من أهم مجالات الدراسة في علم الجريمة، فإن العلاقة بين العوامل الفردية والاجتماعية مع الانحراف ثابتة ومؤكدة. وأخيراً، يختلف دور كل عامل أو سبب لدى الأشخاص، وبحسب العمر والجنس ومكان الإقامة والأسرة وما إلى ذلك، فإنهم يتركون آثاراً مختلفة. ويمكن أن يتأثر حدوث أي خلل في بعض الأحيان بواحد من ثلاثة عوامل جسدية ونفسية واجتماعية. وتعدُّ أهمية دور ومكانة العوامل الثلاثة في ظاهرة الانحراف وتأثيرها من المواضيع المهمة في علم الجريمة؛ لكن حتى الآن لم يتمكن العلماء من مختلف التخصصات من التوصل إلى نتيجة حول تأثير ودور هذه العوامل في عملية الانحراف. وتدافع كل مجموعة من العلماء، حسب وجهة نظرها العلمية، عن أحد العوامل والدوافع المذكورة أعلاه. أظهر فحص المراهقين الجانحين في المجتمعات المختلفة أن شخصية الأطفال ووجودهم يتأثر بعوامل جسدية ونفسية وبيئية مختلفة، وفي أغلب الأحيان، يؤدي التنسيق والتعاون بين الأسباب المختلفة إلى خلق سلوكيات مضادة للقيمة؛ ولذلك لا يمكن تجاهل أهمية الأسباب الأخرى بالاعتماد على دور أحد الأسباب الكمية، ولا يمكن إفراد السبب المعين ووصفه وحدةً له. عوامل مختلفة مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفيزيولوجية وغيرها مجتمعة تسبب الانحراف لدى المراهقين .(Holanda, et al, 2019 :13-27)

فالجرائم التي يرتكبها المراهقون والشباب هي في الواقع مجموعة من الأفعال التي نص عليها القانون وحددت العقوبة عليها. وسيشمل هذا التعريف جميع الأعمال الإجرامية التي يرتكبها المراهقون وكذلك البالغين؛

بالطبع ليس من السهل رسم تصنيف شامل لجنوح المراهقين برمته، مع وصف جرائم المراهقين، يتم وضعها في أربع مجموعات: المجموعة الأولى هي الجرائم الواقعة على الممتلكات، مثل السرقة والتدمير، والتي قد تكون ويقال إنها السمة المميزة لجنوح الأحداث، وارتكاب جرائم ضد الممتلكات؛ المجموعة الثانية من الجرائم الواقعة على الأفراد، وهي جرائم القتل والاعتداء، جريمتان بارزتان في هذه المجموعة؛ المجموعة الثالثة جرائم الاعتداء على العفة والآداب العامة. والمجموعة الرابعة جرائم الإدمان والاتجار بالمخدرات. ومن جرائم المراهقين المهمة الأخرى والتي تكون على شكل جرائم مختلفة أو جرائم أخرى ذات دلالة إحصائية هي جرائم التشرد والتسول والجرائم المرتكبة في الفضاء الإلكتروني.(Burt, and Donellan, 2010: 917-920)

وتختلف أنواع الجرائم التي يرتكبها الأطفال والمراهقين عن تلك التي يرتكبها البالغون بناءً على أسباب الأفعال المرتكبة ودوافعها وجودتها. عادة ما يرتكب الأطفال الجرائم عن طريق الصدفة وتكون جرائمهم أقل تعقيداً مقارنة بالكبار، وغالباً ما يرتكب الأطفال الجرائم في مجموعات وأحياناً عن طريق تشكيل عصابات مختلفة، أما الكبار في كثير من الأحيان يرتكبون الجرائم على نحو فردي، فهم يرتكبون أعمالاً إجرامية . وحسب شهادة الإحصائيات تشير الأرقام إلى أن الجريمة الأكثر شيوعاً بين المراهقين هي السرقة بمختلف أشكالها. وتُعدُّ سرقة المتاجر والنشل من أكثر أشكال السرقة شيوعاً بين الأحداث الجانحين. وتعدّ سرقة المركبات، مثل الدراجات الهوائية والدراجات النارية والسيارات بين المراهقين الذين يرغبون في امتلاك هذه الأجهزة شكلاً آخر من أشكال السرقة التي يرتكبها الأطفال والمراهقين. ((Mittal, Goyal, & Sethi,2019: 1467-1485)

ونظراً لأهمية ظاهرة الانحراف عن السلوك السوي كمؤشر للجريمة فقد احتلت دراسة هذه الظاهرة جزءاً لا يستهان به من تخصصات مختلفة، مثل الاجتماع والنفس والتربية والجغرافيا والبيولوجيا والقانون، إذ زخمت هذه التخصصات بما يستعصي حصره من المؤلفات والبحوث التي تناولت هذه الظاهرة محاولة تفسيرها والكشف عن العوامل التي تقف وراء نشأتها.

ويهدف هذا البحث إلى تحديد العوامل الاجتماعية للانحراف لذا فسوف يقتصر الحديث عن نظريات علم الاجتماع التي تفسر ظاهرة الانحراف كشكل من أشكال السلوك الإجرامي، فضلاً عن استعراض بعض المحددات الاجتماعية التي يعتقد أن لها دور في بروز ظاهرة انحراف الأحداث والجريمة كظاهرة اجتماعية تنشأ بسبب الانحراف المعياري الذي يدل عليه مخالفة القانون. فالأفعال الإجرامية تلحق الضرر بالآخرين، فلا يمكن التسامح معه . (Nassaruddin, 2016) إن ارتفاع معدل الجريمة الذي يحدث يمكن أن يسبب الخوف، والقلق في المجتمع. وصرح أنه في جائحة كوفيد-19، كانت هناك زيادة في معدل الجريمة بنسبة(19.47٪) و أوضح بول أن نوع الجريمة الذي تزايدت تهيمن عليه الجريمة التقليدية، أو ما يشار إليه عادة بجريمة الشوارع(Polri, 2020)

إشكالية البحث

يشهد المجتمع العالمي والعربي في الآونة الأخيرة أشكالً متعددة من السلوك الإجرامي اتخذت صيغاً أكثر حداثة وتوافقاً مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية، الثقافية والسياسية السائدة في المجتمع ً، لأن التغيرات التي تحدث في شكل ومظهر الجريمة تعكس التغيرات التي تحدث في المجتمع، مما يزيد من خطورة الظاهرة في الوقت الراهن هو تورط المراهقين في قضايا الإجرام والسلوكيات المضادة للمجتمع بأشكالها المختلفة.

وتُعدُّ قضية الانحراف والجريمة لدى المراهقين من أعقد القضايا الاجتماعية التي تشغل العالم اليوم. منذ أكثر من قرن من الزمان، أي منذ نهاية القرن التاسع عشر، جذب ارتكاب الجرائم من قبل المراهقين الاهتمام في البلدان الصناعية الكبرى. ومنذ ذلك الحين، يحاول أغلب الباحثين وعلماء الاجتماع وعلماء الجريمة وعلماء النفس والأطباء النفسيين وخبراء التعليم في دول العالم المتقدمة إيجاد حل لمنع حدوث الجريمة بين شباب العالم. وفي الوقت الراهن، أصبحت مسألة انحراف الأحداث والوقاية منه قضية يومية في صحافة معظم دول العالم.

ومن أهم الأعمال الفردية والاجتماعية التوجيه والتربية الصحيحة للمراهقين للمستقبل؛ وهو عمل لا يمكن إنكاره وشرط ضروري لنمو المجتمع البشري وتطوره والوصول إلى المجتمع المثالي. وكان الهدف من هذا البحث إيجاد حلول علمية لمنع الجريمة أو على الأقل الحد منها.

وجواب السؤال ما هو سبب انحراف المراهقين؟ لطالما استقطبت اهتمام الخبراء في مختلف العلوم، مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الجريمة؛ بحيث أنه في كل عام على المستوى الدولي تعقد مؤتمرات لتوضيح سبب هذه المشكلة، وهذا مؤشر على أهمية مشكلة انحراف للمراهقين. ويرى بعض الخبراء أن السبب الرئيس للجريمة والجنوح لدى المراهقين هو السياسات التعليمية، وهو خطأ الأسر وعدم رقابة الأسرة عليها. ويرى البعض الآخر أن السبب الرئيس للجنوح والجريمة هو الحرمان العاطفي(Morizot, et al, 2015: 1-166). ويرى البعض الآخر أن السبب الرئيس للجنوح هو الفقر الاقتصادي. فالمراهقون هم غياب الخطط الثقافية التربوية الوقائية في الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل.. والأمر المؤكد هو أن نتائج جميع الأبحاث في هذا المجال نسبية ويمكن إثباتها. والدليل والمثال على ذلك هو وجود الانحراف في معظم دول العالم، فالكثير من هذه الدول تمتلك تقريباً كل العوامل الضرورية والكافية لحياة طبيعية، ولكن لا تزال مسألة الانحراف والجريمة تثار لدى القاصرين والبالغين على حد سواء. (سليم وآخرون،2020).

وقد أشارت العديد من الدراسات العربية والأجنبية إلى العواقب التي يقوم بها المراهقين المجرمين بحق أنفسهم وحق المجتمع، والذي يتجلى ذلك في عدم الاعتراف بالقيم الأخلاقية والأعراف الاجتماعية، فضلاً عن تقويض أركان المجتمع ودعائمه، كما أن أثر هذا السلوك يؤثر على المراهقين المجرم وأسرته والتي يتم وصف ذلك بوصمة العدوان والجنوح والسلوك غير المنضبط. فقد أشارت دراسة بو معزة، (2014)، ودراسة موالخير مسعودي (2009)، ودراسة(Andiyani, et al, 2021)، ودراسة (Ruiz-Narezo& Gruber,2020،

التميمي(2020) والتي أشارت إلى أن السلوك الإجرامي يكون أكثر ارتباطاً لدى المراهقين ، لأن هذا السلوك يؤثر سلباً على الفرد والمجتمع.

لذلك، فإن الوقاية من انحراف المراهقين تعدُّ قضية مهمة جداً، وكانت موضوعاً لكل من أنظمة القانون المحلية والمراجع والوثائق الدولية. وعلى نحو أساسي، بالتوازي مع النموذج الإجرامي، تم ذكر النماذج غير الإجرامية أيضاً لتحديد الاستراتيجية في مكافحة جنوح الأحداث. ولكل من هذين النموذجين كفاءته وقيوده الخاصة. ومن المهم أن نتذكر أن خصائص العقوبات تشكل جوهرها ويجب فصلها عن أهدافها، على الرغم من أن الأهداف والخصائص قد تكون مختلطة في بعض الحالات، ويتم التركيز على نشطاء المجتمع المدني في عملية العدالة الجنائية للأحداث من أجل إصلاح المشكلة. آثار الجريمة المرتكبة وكذلك اعتماد ردود فعل بديلة للعقاب على المجرمين من المراهقين، وهم في طريقهم إلى تحقيق مبادئ العدالة التصالحية.

ومن دوافع قيام الباحث بهذا البحث، تباين المشكلات المتعددة التي يظهرها السلوك الاجرامي لدى المراهقين، فعلماء النفس يرون أن هناك مشكلات نفسية وانفعالية، بينما علماء الفيزيولوجيا إلى وجود عوامل بيولوجية تدفع الفرد إلى الإجرام، أما أصحاب التوجه البيئي والمناخي (2023 ، رضوان) إن الإجرام يزداد في المناطق الحارة عنه في المناطق الباردة، أما علماء الاجتماعي فينظرون إلى السلوك الإجرامي بعلاقته بالبيئة الاجتماعية، ونظرة علماء الاجتماع تحتاج إلى دراسة وبحث عن الأسباب الحقيقة وراء ظاهرة الجريمة عند المراهقين. فضلاً عن ذلك فإن من مسوغات البحث أيضاً انتشار ظاهرة الجريمة لدى المراهقين في الآونة الأخيرة في البيئة العربية وخصوصاً في البيئة السعودية نتيجة لعوامل عديدة.

لذا، يسعى الباحث في هذا البحث من التصدي لموضوع البحث من منظور علم الاجتماع والذي يتجلى في الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى الجريمة لدى المراهقين، والنظريات المفسرة للجريمة وسبل الوقاية برؤية اجتماعية تحليلية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي:

1-تحديد العوامل الاجتماعية بالجريمة والانحراف لدى المراهقين في ضوء تصور علم الاجتماع لأهم نظريات علم اجتماع الجريمة التي حاولت تفسير عوامل الانحراف وأسبابه كنمط من أنماط السلوك الإجرامي بأبعاده الاجتماعية.

2- الإسهام في إثراء الدراسات والبحوث في علم الاجتماع ذات الصلة بالجريمة.

3- استعراض بعض الحلول للمساعدة في تقليص حجم ظاهرة الانحراف والجريمة لدى المراهقين.

أهمية البحث

أصبحت دراسة جنوح الأحداث مهمة عندما ننتبه إلى الطبيعة الديناميكية للمراهقة والضغوط التي يتعرض لها المراهقون في المجتمع. المخدرات والصراع الاجتماعي والتفكك الأسري والفقر والحرب وغيرها كلها

تأخذ ضحايا من فئة المراهقين . تبرز أهمية هذا البحث في أنها تعالج موضوع حيوي ومهم في حياتنا الاجتماعية، وهو موضوع الجريمة والانحراف السلوكي لدى المراهقين والشباب بوصفه نمطاً من أنماط السلوك الإجرامي ، لا سيما فيما يتعلق منه بالسلوك الاجرامي لدى الأحداث الجانحين من المراهقين والشباب ، إذ إن الاهتمام بالمجرم في الصغر وتداركه بالعلاج قبل أن يتمادى في السلوك المنحرف ، ومن ثمّ يتحول إلى مجرم محترف يهدد أمن المجتمع يمثل أحد المحاور المهمة التي تسعى الدول إلى استقطاب المهتمين والخبراء في مجال الجريمة وعلم الاجتماع لدراسة سلوك الجانح الصغير ، وطرح الحلول لإعادته إلى جادة الصواب كما تبرز أهمية البحث باستعراضها لإبراز النظريات الاجتماعية المفسرة للانحراف ، ولا سيما وأن السلوك المنحرف يقع في الوسط الاجتماعي مما يجعل فهم هذا الوسط الاجتماعي أمراً حيوياً لفهم طبيعة هذا السلوك ، كما يسعى هذا البحث إلى تحليل الأسباب الإجرامية للانحراف بين لمراهقين من أجل التعرف على أسباب الانحراف وتقديم المشورة والحلول المناسبة لعلماء القانون، وعلم الاجتماع الجنائي في مجال الوقاية من الجريمة عموماً ولدى المراهقين خصوصاً. لذا تعد أهمية وخصائص السلوكيات المعادية للمجتمع في مرحلة المراهقة أحد أكثر الجوانب المعترف بها في الأدبيات التنموية حول هذا الموضوع. في الواقع، فإن الزيادة الخاصة في السلوكيات المعادية للمجتمع في مرحلة المراهقة والتي يتبعها انخفاض سريع مع تطور الأفراد إلى مرحلة البلوغ قد تم تسميتها بمنحنى الجريمة العمرية (Blonigen, 2010,89–100;). ولهذا الغرض، يرى موفيت Moffitt, (1993) أن انتشار الجرائم وحدوثها أكثر يتكرر ذلك في مرحلة المراهقة، وأن المجرمين هم في الأغلب مراهقين لأنه في مرحلة الطفولة، إن الانحراف هو بالأحرى مرض نفسي فردي، بينما في مرحلة المراهقة يصبح معيارياً تقريبًا (يتحول مرة أخرى إلى مرض نفسي في مرحلة البلوغ) . لذلك تكمن أهمية البحث في الآتي" :

– أهمية المرحلة العمرية التي يبدأ فيه المراهق بالقيام بالسلوكيات الإجرامية المضادة للمجتمع، لكون هذه المرحلة هي المدخل الرئيس للإجرام كما أشار إليها الكثير من الباحثين، ومن بينهم موفيت (Moffitt, 1993) وغيره من علماء الاجتماع.

– في ضوء هذه التحديات التي تواجه السلوك الإجرامي لدى المراهقين، مفن الضروري الاعتراف بما هو معروف عن هذه الظاهرة المعادية للمجتمع في مرحلة المراهقة، ولكن أيضًا، وقبل كل شيء، ما لا يزال غير معروف، حتى نتمكن من الحصول على مزيد من المعرفة التي تسمح بالنظرية والممارسة بالتطور والتحسين نحو الوقاية وذلك بتحليل هذه الطاهرة من وجهة نظر علماء الاجتماع.

–يساعد البحث القائمين في علم الاجتماع والقضاة ومؤسسات رعاية جنوح الأحداث من المجرمين التعرف إلى دوافع السلوك الإجرامي وتحسن آلية التعامل معهم.

– في ضوء الرؤية التحليلية لهذه الظاهرة يقترح الباحث مجموعة من المقترحات والتوصيات الرعاية المناسبة لفئة المجرمين الذين هم بحاجة الى المزيد من الرعاية والاهتمام للحد من هذا السلوك المنحرف.

مفاهيم البحث ومصطلحاته

1- **السلوك** الإجرامي Criminal behavior

يشار إلى السلوك الإجرامي بعلم النفس الإجرامي الذي يعني سلوك مجرم يؤدي إلى ارتكاب فعل غير قانوني ويتضمن ذلك .يرتبط علم النفس الإجرامي بمجال الأنثروبولوجيا الإجرامية Jang, & Agnew, . (2015,495-500)، بينما تشير المناهج الاجتماعية إلى أن الجريمة تتشكل بعوامل خارجية بالنسبة للفرد: تجاربه داخل الحي، ومجموعة الأقران، والأسرة، والتي تتشكل بحركات الناس اليومية عبر المكان والزمان . (Wikipedia, 2022, June 28)

كما يُعرَف بأنه أي سلوك مضاد للمجتمع، وموجه ضد المصلحة العامة، أو هو أي شكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يرتضيها المجتمع ويعاقب عليها القانون، وإذا كانت الجريمة هي مسمى الفعل الإجرامي، فإن السلوك الإجرامي هو ممارسة هذا الفعل. ويتسم السلوك الإجرامي بعدة خصائص منها : إلحاق الضرر بالآخرين أو بممتلكاتهم وأن يكون هذا الضرر محدداً بنص قانوني، ويتوفر عنصر القصد لدى مرتكب الفعل. .(Burke, Hopkins. 2005)

وتُعرّف الجريمة بأنها فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يحدد لها القانون جزاءً جنائياً والمشرعون للقوانين هم الذين يضعون قواعد السلوك آمرين بالامتناع عن فعل بعض الأشياء وإتيان بعضها الآخر والأحكام المشرعة من قبل المشرعين ترتبط عادة بأنظمة الدولة المختلفة وسياستها (الطخيس، 1403هـ).

تعريف الجريمة من وجهة نظر علم الجريمة

ينظر علماء الجريمة في عدم توافق الناس في المجتمع، والأفعال المعادية للمجتمع والجريمة. ويعتقد البعض الآخر أن انتهاك الظروف المعيشية هو عمل غير اجتماعي. إن مفهوم المعادي للمجتمع من الناحية الإجرامية لا يقتصر على الفعل أو الإغفال الفعل الذي يحدد القانون عقوبته يعتبر جريمة، ولكن كل الفعل المضر بالوضع الاجتماعي وفي القوانين الجنائية الخاصة به وإذا لم يتم تحديد أي عقوبة، فسيتم التحقيق فيها.) . Samuelson& Nordhaus, 1998)

تعريف علم اجتماع للجريمة

اختلفت مدارس علم الاجتماع وكذلك علماؤه في تعريف الجريمة وقد هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي ومن أشهرها تعريف "سالين" Sallin إذ عرف الجريمة بأنها انتهاك=للمعايير الاجتماعية وتأتي شهره هذا التعريف من كونه جمع كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة, فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية(في الحسن، 2008)..

ويهتم علم الاجتماع الجنائي كما يشير شحادة وآخرون، 1994، 48)بدراسة كافة الظواهر الإجرامية في المجتمع، إذا تمثل الجريمة في المنظور الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ترتكز على المقومات الثقافية، وهي نتاج

الفرد في البيئة الاجتماعية بمؤسساتها وأنظمتها كافة والتي تؤثر في توافق الفرد أو جنوحه في أثناء التطبيع والتنشئة الاجتماعية.

بينما يرى مهيدي(Mehdi, 2016,)أن الجريمة ظاهرة اجتماعية دائمة تحدث في أي وقت المكان يحدث. بعض الجرائم لا تتغير بتغير المجتمع والناس إنه أمر قبيح ويؤثر على المشاعر الاجتماعية. مجرم في العلن وهو وضيع ومشين، وإن كان من الممكن أن تكون بعض التصرفات جيدة أو سيئة ستكون الفترات مختلفة؛ فكما كانت بعض الأفعال مسموحة في زمن التوحش، أما في الحضارة فقد أصبحت لا تغتفر وتعاقب عليها. المسار التطوري للحضارة والأخلاق الاجتماعية ويتطلب تغيير مفهوم الجريمة ونوعيتها. من وجهة نظر دوركهايم– عالم الاجتماع الجريمة الفرنسية هي ظاهرة اجتماعية طبيعية وهي جزء من كل نظام وثقافة وحضارة إنها تنبع من المجتمع وتبقى حتى المجتمع ونظامه، وللجريمة أيضا خاصية وستكون دائمة وأي فعل يجرح الضمير العام يعدُّ جريمة (Mehdi, 2016,6–7).

كما يعتقد البعض أن الجريمة ليست ظاهرة ثابتة ودائمة، بل هي ظاهرة خاصة بالمجتمع الذي يعيش فيه المجرم. والبعض الآخر يعرف الجريمة بأنها فعل فردي، وتعدُّ العلاقة بالسلوكيات الطبيعية لأفراد المجتمع خطأً وسلوكاً وهو أمر غير عادي وغير طبيعي.

طبيعة المجرم وسماته

يعرف السلوك الإجرامي بأنه سلوك منافٍ للقواعد الأخلاقية، وينتهك فيه صاحبه القوانين المعروفة، ويتصرف بطريقة سلبية مخالفة للقواعد والمبادئ السائدة في المجتمع، ويتضمن هذا السلوك أفعالاً تسبب الضرر للمجتمع، لذلك تُفرض القوانين لمعاقبة مرتكبيه لمنعه وردع صاحبه، أما صاحب هذا السلوك فهو مجرم.

والمجرم هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سبق الإصرار أو هو الشخص الذي يرتكب فعلا غير اجتماعي سواء كان بقصد ارتكاب الجريمة أو بغير قصد كما يشمل هذا المعنى كل من ينتهك الأعراف ويتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية.

هذا وقد حدد (كليكيClicky) سمات المجرمين والأشخاص المضادين للمجتمع، ومنها:

1 .عدم الإحساس بالمسئولية الاجتماعية والرغبة في حرق المعايير الاجتماعية.

2 .لا يشعر بالحرج من أي تصرف مخالف للعادات والتقاليد وقول الكذب.

3 .عدم الاكتراث بالسلوك المضاد للمجتمع وضعف الشعور بالعار أو الخزي.

4 .استجاباته ضعيفة للعطف والاحترام والتقدير.

5 .القسوة والغلظة وعدم الإخلاص والعجز عن الحب وإقامة علاقات اجتماعية.

6 .الفشل فيوضع خطة لحياته ، ويتبع نمطاً انهزاميا لذاته طوال حياته.

7 .متوسط الذكاء مع جاذبية مصطنعة.

8 .لا يستجيب انفعاليا بعد ارتكاب أي فعل مخالف من شأنه أن يظهر الشعور بالخجل أو العار.

9 .عاجز عن التعلم من الخبرات التي يمر بها حتى العقاب، وكذلك السيطرة على انفعالاته.(رفو، 2018).

لعل أهم العوامل التي يمكن أنْ تشكل بيئة اجتماعية دافعة للنية نحو السلوك الإجرامي هي الأسرة, المدرسة, العمل, الأصدقاء' وبالنسبة إلى الأسرة فإنها تمثل أول وسط اجتماعي في حياة الإنسان لذا تسمى بالوسط الاجتماعي المفروض وهذا الوسط إذا كان سويا نشأ الفرد على نحو سليم، أما إذا كان عكس ذلك فإنه يمكن أنْ يدفع الفرد إلى السلوك الإجرامي وأهم العوامل الدافعة إلى السلوك الاجرامي التفكك الأسري , فقدان أحد الأبوين أو غيابهما لمدة طويلة بحيث يؤثر ذلك سلبا في تربية الأبناء لاسيما الأم التي يكون لها دور أساسي في تربية الصغار فضلاً عن كثرة الشجار أو الإدمان على المسكرات والمخدرات أو المعاملة القاسية مما يدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة (عبد الستار، 1985) .

اما المدرسة فتعد مؤسسة تربوية تمثل البيئة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة وتسمى بالوسط العارض أو العابر ولكن هذه المؤسسة يمكن ان تكون عامل نحو ارتكاب الجريمة متى ما انحرفت عن دورها التربوي والتعليمي كأن تصبح مكان للإهمال وعدم الرعاية الصحية والقسوة الشديدة مما يؤدي إلى إصابة الفرد بالعقد النفسية ، ومن ثمّ، انصرافه عن الدراسة للانضمام إلى الجماعات المنحرفة. (صالح: 1973 ص193.)

أما بيئة العمل فلها تأثير كبير في حياة الإنسان لأنه يشغل معظم وقته فيها فضلاً عن أن العمل يحدد المركز الاقتصادي بالنسبة إلى الشخص، لذا فإن هذه البيئة من الممكن أن تكون دافع للنية نحو الجريمة متى ما ساعدت ظروف العمل على ذلك سواء من حيث طبيعة المهنة أو عدم ملائمة المهنة للشخص أو الاتصال بزملاء السوء عن طريق العمل وكذلك عدم كفاية الأجر المدفوع كل هذه الصور وغيرها يمكن أنْ تكون دافع للشخص باتجاه ارتكاب الجريمة وأخيراً، بيئة الأصدقاء وتمثل البيئة المختارة من قبل الشخص إلى حد كبير ولهذه البيئة تأثير كبير على شخصية الفرد بما يسودها من قيم ومبادئ فمثلاً إذا كانت تحترم القانون وتلتزم بأنماط السلوك الاجتماعي والقيم الفاضلة كان انعكاسها على سلوك الفرد على نحو حسن ولكن إذا حدث العكس أصبحت القيم المكتسبة سيئة, هذا وتدل الدراسات إلى أنّ العديد من أنماط السلوك الإجرامي سببها أصدقاء السوء(حبيب، 2024).

نوع المجرمين

ينظر الخبراء إلى تأثير العوامل الاجتماعية والشخصية على السلوك الإجرامي، إلى جانب العمليات العقلية التي قد تتوسط السلوك. ويمكن أن تشير الشخصية إلى جميع التأثيرات البيولوجية والسمات النفسية والسمات المعرفية للإنسان التي يحددها علماء النفس على أنها مهمة في التحكم في السلوك. إذ يركز علم الإجرام النفسي على عدة عوامل يمكن أن تؤثر في الأفراد لارتكاب أعمال إجرامية، أولها المنهج المعرفي. إذ يشير المعرفي إلى المواقف والمعتقدات والقيم والأفكار التي يعتقدها الأفراد حول البيئة الاجتماعية والعلاقات المتبادلة والطبيعة البشرية وأنفسهم. فقد يميل مرتكبو الجرائم الخطيرة إلى إظهار التشوهات المعرفية. ثانيًا، يوضح النهج البيولوجي أو النفسي العصبي أن هناك علاقة بين علم الأحياء (بما في ذلك علم النفس العصبي) والسلوك البشري. يركز

النهج البيولوجي على العدوان والسلوك العنيف. يوضح علماء الأعصاب أن تلف الدماغ أو العجز أو التشوهات التي يعاني منها الأفراد ترتبط بسلوكهم المعادي للمجتمع، ولا سيما السلوك العنيف. ثالثا، النهج التنموي. إن دراسة كيفية بدء السلوك الإجرامي وتطور السلوك الإجرامي أمر في غاية الأهمية. يصف هذا النهج التنموي التغيرات والعوامل التي تؤثر وتسهم في تكوين السلوك المعادي للمجتمع والإجرامي. رابعاً: منهج السمات. سمات الشخصية هي ميول مستقرة نسبيا ودائمة تظهر في سلوكيات معينة ويمكن أن تكون اختلافات محددة بين فرد وآخر (Bartol, &Bartol. 2017).

المجرم بوصفه شخصاً عادياً

كما هو مقترح في تقديم نظريات السيطرة الاجتماعية أعلاه، فإن معظم المنظرين الذين تم تناولهم حتى الآن قد درسوا كيف يكون السلوك الإجرامي استجابة لظروف اجتماعية معينة، إذ شددوا على كيف يصبح المجرمون، في الاستجابة لتلك الظروف، متميزين عن التيار الرئيس غير الإجرامي للسكان. إن التفسيرات النظرية التي ترى المجرم على أنه "طبيعي" .

إن فكرة الثقافة الفرعية المنحرفة تعني أن المراهقين من الطبقة العاملة ملتزمون ببعض القيم المنحرفة. ومع ذلك، يشير ماتزا Matza إلى أن الجانحين يتوافقون عموماً مع تقاليد وقيم معينة في المجتمع ويرفضون الآخرين. إنهم ليسوا معارضين أو متعارضين مع جميع جوانب المجتمع الأوسع، بل قد يكونون في كثير من الأحيان محافظين تماماً في وجهات نظرهم الاجتماعية والسياسية. فضلاً عن ذلك، فإن معظم الأحداث الجانحين لا ينخرطون بدوام كامل في النشاط المنحرف و"يتوقفون عنه" في بداية مرحلة البلوغ – هناك عدد قليل نسبياً من الجانحين الذين تزيد أعمارهم عن(30)عامًا. ومن وجهة نظر ماتزا، يقوم المراهقون من وقت لآخر بأدوار منحرفة، بدلاً من أن يصبحوا ملتزمون بالانتهاك الدائم لقواعد المجتمع التقليدي. وقال إنهم ينجرفون إلى الأنشطة المنحرفة ويخرجون منها بدلاً من اعتناقها كأسلوب حياة – ويتضح منهجه بعنوان إحدى دراساته الرئيسة، "الانحراف والانجراف".

وقد وافق ماتزا على أن المراهقين يمكن أن يكونوا جزءاً من ثقافات فرعية ينخرط أعضاؤها في الانحراف، لكنهم لم يروا مثل هذا السلوك كطريقة دائمة للحياة. وفي الواقع، أشار إلى أن الأفراد يمكن أن يكونوا جزءاً من "ثقافة فرعية من الانحراف" دون المشاركة فعلياً في السلوك المسيء. كما هي الحال مع المناهج التفسيرية الأخرى التي انتقدت النظريات "الحتمية" للجريمة، رأى ماتزا عملية التحول إلى مجرم من حيث المراحل. تتضمن المرحلة الأولى شكلاً من أشكال المعارضة للقيم والثقافة السائدة والرغبة في أن يتم قبولك كعضو في مجموعة – ومن المحتمل أن يتضمن هذا شكلاً من أشكال السلوك الإجرامي أو السلوك المخالف للقواعد كوسيلة لكسب القبول. وتأتي المرحلة الثانية بعد التغلب على هذه المخاوف الأصلية بشأن القبول، وتتضمن التحرر من الأشكال التقليدية للسيطرة الاجتماعية التي تسمح للفرد باختيار الانجراف نحو الانحراف. خلال هذه المرحلة يجب على

الفرد أن يتبنى ما أسماه ماتزا "تقنيات التحييد". وقد حدد خمسة أنواع رئيسة من التحييد ـ وهو التصنيف الذي أصبح راسخاً في التنظير الاجتماعي حول الجريمة:

- إنكار المسؤولية ("لم أقصد القيام بذلك").
- إنكار الإصابة ("لم أؤذي أحداً").
- إنكار الضحية ("إنه يستحق ذلك").
- إدانة المدينين ("إنهم بالسوء نفسه").
- المناشدة للولاءات الأعلى ("كنت أساعد زملائي").

في حين إن هذه التقنيات هي في الأساس أعذار، يرى ماتزا أنها توفر للأفراد أيضاً "تحررًا عرضيًا" من القيود الأخلاقية والاجتماعية العامة وتمكنهم من الانجراف نحو الانحراف.

المرحلة الثالثة هي عندما ينجرف الفرد إلى الانحراف. وقد تم تبرير مثل هذا السلوك وهذا يؤدي إلى قبول المسؤولية عن سلوكهم المنحرف والمسيء. وكما يصفه بيرك (Burke, 2005.13): "إنهم يعرفون أن أنشطتهم مخالفة للقانون". وهم يعلمون أنه قد يتم القبض عليهم. وهم يعلمون أنهم قد يتعرضون للعقاب. ربما يقبلون وجوب معاقبتهم. وهي من قواعد اللعبة» .

وعلى نحو جانبي، يسلط بيرك (Burke, 2005) الضوء على كيفية تطبيق نظرية ماتزا على دراسة الجرائم التجارية، إذ يستخدم مرتكبو الجرائم من الشركات تقنيات التحييد نفسها لترشيد سلوكهم غير القانوني وتهدئة أي شعور بالذنب.

نظريات علم الاجتماع المفسرة للسلوك الإجرامي

تشمل نظريات الجريمة الاجتماعية الأطر النظرية التي تهدف إلى دراسة تأثير العوامل الاجتماعية على الجريمة وتقديم تفسيرات للجريمة كظاهرة اجتماعية. بدلاً من إسناد الجريمة فقط إلى الصفات الفردية أو العناصر النفسية، تعطي هذه النظريات الأولوية لدراسة الديناميكيات الاجتماعية، بما في ذلك البنية الاجتماعية، والتفاعلات الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، والتأثيرات الثقافية.

يرى علماء الاجتماع بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية وأن التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون، وفي هذا الاتجاه ميز "جارد فالو" Jared Valo بين الجريمة الطبيعية التي تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالة كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، و الجريمة المصطنعة التي تشكل خرقاً للعواطف القابلة للتحول كالعواطف الدينية والوطنية . وعدّ الأولى بأنها تدخل في المعنى الحقيقي للإجرام ودراساته التحليلية، ويقدر البعض الآخر بأن الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة بسبب ضرورة ويمكن أن ترد عليه بفرض جزاء وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه (أبو توتة، 1998).

ويؤكد عالم الاجتماع لامبروزو في كتابه" علم الاجتماع الذي وضعه عام (1881) وأظهره في صورته النهائية عام (1929)، إذ أكد فيه أن الجريمة خلاصة تفاعل ثلاثة أنواع من العوامل:

1-العوامل الطبيعية والجغرافية (الجنس، والمناخ والموقع الجغرافي).

2- العوامل الانتروبولوجية، وتضم السن، والنوع والخصائص العضوية والفيزيولوجية).

3- العوامل الاجتماعية، ويدخل فيها(كثافة السكان، والانتماء الديني والسياسي والظروف الاقتصادية.

وقد أدى إدخال العامل الاجتماعي إلى جانب العوامل العضوية والطبيعية إلى حدوث ثورة في الدراسات الإجرامية.(اقرورو،2015، 22).

النظرية الاجتماعية وعلم الجريمة

لم يقتصر الأمر على أن التفكير الإجرامي حتى أواخر القرن التاسع عشر لم يكن اجتماعياً على نحو واضح، فحتى عندما ركز الجيل الأول من علماء الإجرام على الارتباطات الاجتماعية (وليس البيولوجية أو العقلية) للجريمة، لم تكن تحليلاتهم مستنيرة على نحو خاص رؤى نظرية من الانضباط المزدهر في علم الاجتماع. وأشهرها هو أن أعمال عالم الفلك البلجيكي أدولف كويتيليت استندت إلى الاستقرائي التبسيطي لتفسير منظور "الرجل العادي" (كيتليت، 1835). نظراً لافتقاره إلى أي إلهام نظري جاد، لم يفكر أوغست كونت كثيراً في عمل كويتيليه، واحتقر على نحو خاص تحريفه لمصطلح "الفيزياء الاجتماعية"، ولهذا السبب كان على كونت أن يطبخ المصطلح الجديد "علم الاجتماع" (Comte).

في حين إن كلاسيكيات علم الاجتماع لم تناقش الجريمة والعدالة الجنائية كعناصر مركزية في تحليلاتها لتحولات المجتمع الحديث، فإن مجال البحث في علم الجريمة لم يتم إهماله بالكامل من قبل مؤسسي هذا التخصص. من المحتمل أن أشهرها اليوم هو مناقشة إميل دوركهايم (Durkheim,) حول طبيعة الجريمة. ومع ذلك، وعلى عكس تحليله الثاقب للانتحار في العصر الحديث، لم يقم دوركهايم بإجراء بحث تجريبي منهجي عن الجريمة، وبدلاً من ذلك اعتمد فقط على فئة الجريمة لتطوير حجته النظرية القائلة بأنه يمكن تمييز الحقائق الاجتماعية الطبيعية والمرضية على أساس الجريمة. أساس متوسط وجودهم في مرحلة معينة من تطور المجتمع. في حين إن نظرية التحكم في السلوك الإجرامي أو المنحرف قد يتم تطويرها بمفهومي دوركهايم التوأم للتنظيم والشذوذ، وفي حين أن فكرة الحالة الطبيعية للجريمة تتوقع المنظور البنائي للجريمة والانحراف، إلا أن أيا من التقاليد النظرية كما هي موجودة في علم الجريمة اليوم قد تم تطويرها. انبثقت مباشرة من دوركهايم، وبدلاً من ذلك اتخذت طرائق نظرية أخرى للتطور.(Deflem, 1999, 87-116).

وتهدف النظريات الاجتماعية المتعلقة بالجريمة إلى توضيح أصول وانتشار السلوك الإجرامي بتحليل الديناميكيات والهياكل الاجتماعية المتنوعة. وتحمل هذه النظريات أهمية كبيرة في فهم ديناميكيات النظام الاجتماعي وعمليات السيطرة الاجتماعية. على مر التاريخ، يمكن ملاحظة أن كل حضارة فرضت حظراً على

سلوكيات معينة وحددت عواقب إجرامية مقابلة. وكانت الجرائم تتأثر بالظروف الاجتماعية، كما ذكر دونميزر (Dönmezer, 1981.72).

في سياق السلوك الإجرامي، يمكن القول: إن العوامل المجتمعية تسهم في الاستعداد للجريمة، في حين أن الفاعلية البشرية تحدد في نهاية المطاف قرار الانخراط في أعمال إجرامية. يمكن أن تعزى مسببات السلوك الإجرامي إلى النظم الاجتماعية والقانونية وليس فقط إلى الجاني الفردي. وفقاً ليوسيل (Yucel,2003, 53) توفر وجهات النظر ذات التوجه الاجتماعي دون أدنى شك الفهم الأكثر شمولاً للعوامل الأساسية التي تسهم في السلوك الإجرامي. ويرى هايدنسون (Heidensohn,1989,2–3) أنه نظراً لطبيعتها المخلقة والمحددة اجتماعيًا، فقد تم فحص قضية الجريمة على نحو أكثر فعالية في مجال علم الاجتماع. وفقاً لسيغل (Siegel, 2006, 178)، يتأثر السلوك الإجرامي بالتفاعل الاجتماعي والديناميات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، فإن علماء الاجتماع في وضع جيد لتقديم التفسيرات الأكثر شمولا للجريمة. وهذا يؤكد أهمية دراسة الجريمة برؤية علم الاجتماع كنظام علمي. إن ظاهرة الجريمة والسلوك المنحرف أو الإجرامي والدوافع الكامنة التي تدفع الأفراد إلى ممارسة أنشطة غير مشروعة لا يمكن تفسيرها على نحو شامل بالمقاربات النظرية التي تهمل المنظور السوسيولوجي. ويوضح المنظور الاجتماعي العناصر الديناميكية للسلوك البشري التي تؤدي إلى الأنشطة الإجرامية، وينسبها إلى التحولات المجتمعية والظروف الاجتماعية الأخرى. فضلاً عن ذلك، فإن هذا المنظور، كما أوضحه ميلز (Carrabine et al., 2009: 5)، يساعد الأفراد في تعزيز كفاءتهم كأعضاء في المجتمع. يمكن فهم الجريمة كنتيجة للبيئة الاجتماعية عند النظر إليها برؤية اجتماعية. ووفقا لإيلي (İçli, 1994, 67)، فإن المنظور قيد النظر يفترض أن المجتمع، وليس المجرم، هو الذي يصاب بالمرض.

علم الجريمة الكلاسيكي

يُعرف علم الإجرام الكلاسيكي أحيانًا باسم الفقه الكلاسيكي، وقد ظهر من الفترة المعروفة باسم عصر التنوير وتم تطويره من قبل الإصلاحيين الجزائيين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الذين أرادوا إنشاء نظام عدالة جنائية عادل ومشروع على أساس المساواة. كان الهدف هو تطوير وسيلة عقلانية وفعالة لتحقيق العدالة بدلاً من أشكال العقوبة التعسفية والفاسدة والمتحيزة السابقة. واستنادًا إلى تأكيد عصر التنوير على الحقوق الفردية، بدلاً من القبول المطلق للأشكال التقليدية للسلطة، كانت الأفكار الأساسية لعلم الإجرام الكلاسيكي هي أن العقوبة على الجريمة يجب أن تكون متناسبة مع الفعل الإجرامي المعين ويجب أن يُنظر إليها على أنها رادع. وكما يشير هذا التعليق التمهيدي، فإن تركيز علم الإجرام الكلاسيكي ينصب إلى حد كبير على العلاقة بين الجريمة والعدالة والعقاب، وليس على تفسير سبب تحول بعض الأفراد إلى مجرمين.

ويركز علم الإجرام على فكرة أن الأفراد لديهم إرادة حرة ويقومون باختيارات عقلانية بشأن الطريقة التي سيتصرفون بها. ويجب عدُّ الأشخاص، بما في ذلك أولئك الذين يرتكبون أعمالًا إجرامية، عقلانيين، ومن ثمّ، فإن سلوك الفرد سوف يعتمد على حساب عقلاني للعواقب. السيطرة الرئيسة على الشخص الذي يمارس إرادته

الحرة هي الخوف من الألم على نحو خاص. ومن ثم فإن الخوف من الألم، في شكل عقاب، من شأنه أن يردع الفرد عن الأنشطة الإجرامية ويكون بمنزلة سيطرة على سلوكه. وكان فلاسفة عصر التنوير الأكثر ارتباطًا بتطوير هذا النهج هما بيكاريا و بينثامBeccaria and Bentham ..

ويمكن تشكيل نطاق من الجرائم، حيث ينبغي أن تتكون الدرجة الأولى من تلك التي تؤدي فوراً إلى انحلال المجتمع، والدرجة الأخيرة من أصغر الظلم الممكن الذي يلحق بفرد من أفراد ذلك المجتمع. وبين هذين النقيضين ستشمل جميع الأفعال المخالفة للصالح العام والتي تسمى إجرامية، والتي تنحدر بدرجات غير معقولة، تتناقص من الأعلى إلى الأسفل. إذا كان من الممكن تطبيق الحسابات الرياضية على مجموعات غامضة وغير محدودة من الأفعال البشرية، فقد يكون هناك مقياس مماثل للعقوبات، ينحدر من الأكبر إلى الأقل.

وفي توضيح لهذا الأمر، يقول إنه يجب تصنيف الجرائم وفقًا للضرر الذي يلحق بالمجتمع: بعض الجرائم تكون مدمرة على الفور للمجتمع، أو ممثله؛ ويهاجم آخرون الأمن الخاص لحياة الأفراد أو ممتلكاتهم أو شرفهم؛ والطبقة الثالثة تتكون من الأفعال المخالفة للقوانين التي تتعلق بالصالح العام للمجتمع... الأولى، وهي من الدرجة الأولى، لأنها الأكثر تدميراً للمجتمع، وتسمى جرائم الخيانة العظمى. . . وتتجلى هذه الجرائم التي تدمر أمن الأفراد. وبما أن هذا الأمن هو الهدف الأساسي لكل مجتمع، والذي يتمتع به كل مواطن حقًا لا شك فيه، فإنه يصبح من الضروري على نحو لا غنى عنه أن يتم فرض أقصى العقوبات على هذه الجرائم.

على النهج نفسه، روج جيريمي بنثام (الفيلسوف الإنجليزي وأتباع كتابات بيكاريا في تسعينيات القرن الثامن عشر) للنهج النفعي، وزعم أن العقوبة يجب أن تحسب بعناية لإلحاق الألم بما يتناسب مع الضرر الذي يلحق بالجمهور بسبب جريمة معينة. واستند هذا النوع من الحجج إلى فكرة أن المجرمين وغير المجرمين متشابهون من حيث أن المجرمين كانوا يعقلون الأفراد الذين ارتكبوا خطأ في الحكم في ارتكاب جريمة؛ وكانت تلك العقوبة العقلانية والسريعة والمؤكدة هي أفضل طريقة لمنع تكرار مثل هذا السلوك. واعتقد بنثام، متأثرًا ببيكاريا، أن الناس يتصرفون بعقلانية ويسعون إلى الحصول على المتعة ويهدفون إلى تجنب الألم. لذا فإن العقوبة يجب أن تفوق أي متعة قد تكون مستمدة من السلوك الإجرامي. ادعى بنثام أن كل القوانين والعقوبات يجب أن تستند إلى المبدأ النفعي المتمثل في «السعادة الأعظم لأكبر عدد من الناس» وعلى حساب درجات الألم واللذة – ومن ثمّ فإن ألم العقوبة لا يمكن تبريره إلا إذا منع المزيد والمزيد من الألم.(Burke, & Hopkins ,2005) .

من المؤكد أن علم الجريمة الكلاسيكي يقدم فلسفة ونظام عقاب أكثر عدالة وانفتاحاً من الأنظمة القاسية والقاسية السابقة. ومع ذلك، في تأكيدها على الإرادة الحرة وعقلانية الأفراد، لم تأخذ في الحسبان قضايا عدم المساواة الاجتماعية التي قد تشجع بعض الأفراد على ارتكاب الجريمة، وافترضت أن هناك مجموعة متفق عليها عموماً من القيم أو الأهداف في المجتمع، متجاهلة الأهداف المتضاربة. وأهداف المجموعات المختلفة.

ويتجلى تأثير علم الإجرام الكلاسيكي في نظامنا القانوني اليوم في الطريقة التي يتم بها هيكلة العقوبات على الجرائم، مع فرض عقوبات أشد على الجرائم الأكثر خطورة ـ ما يعرف باسم "تعريفة" الأحكام. ويعكس نهج

"التهرب العادل" في العقاب، والذي يقضي بمعاقبة أي شخص تثبت إدانته بارتكاب جريمة (بغض النظر عن خلفيته – المساواة أمام القانون) وأن العقوبة يجب أن تكون متناسبة (أو متناسبة) مع خطورة الجريمة، يعكس بوضوح النهج الكلاسيكي لبيكاريا وبنثام.

أميل دوركهايم :من بين المنظرين الاجتماعيين "الكلاسيكيين" المؤسسين، كان إميل دوركهايم Emile Durkheim هو أكثر من كتب عن الجريمة (والعقاب). وبما أنه كان مؤسس المنهج الوظيفي البنيوي في علم الاجتماع، فسوف نبدأ بتحديد موقفه النظري الواسع بإيجاز قبل دراسة تطبيقه لهذا في تفسير الجريمة.

كان دوركهايم، إلى جانب غيره من المنظرين الاجتماعيين الكلاسيكيين، مهتمين بشرح كيفية نشوء المجتمع الصناعي، وكيف تماسكت هذه البنية المعقدة معاً – على وجه الخصوص، كيف تم الحفاظ على النظام الاجتماعي في المجتمع الصناعي الحديث مقارنةً بما عدّه المجتمع الأبسط والأبسط. –المجتمع الصناعي. لقد تم النظر إلى "مشكلة النظام" كقضية رئيسة في تطوير النظريات الاجتماعية.

في الوقت الذي كان دوركايم يكتب فيه (نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين)، أدى التصنيع والتحضر إلى تغييرات عميقة في طبيعة المجتمعات الحديثة، وكان العديد من المنظرين الاجتماعيين الأوائل يحاولون فهم هذه التغييرات وتأثيرها على المجتمع. في الواقع، قارن الكثيرون المجتمعات الصناعية الحديثة الجديدة على نحو سلبي مع شكل مجتمع ما قبل الصناعة الأكثر طائفية. ومع ذلك، فسر دوركهايم مثل هذه التغييرات من منظور تطوري، ونظر في كيفية تكيف المجتمعات مع السياق الجديد.

وقال إن النظام الاجتماعي يجب أن يرتكز على مجموعة من القيم المشتركة التي تشكل الأساس الأخلاقي لما أسماه التضامن الاجتماعي. يعتقد دوركهايم أنه بدون تنظيم المجتمع فإن الأفراد سيهدفون ببساطة إلى تلبية احتياجاتهم ورغباتهم دون أي تقدير للآخرين. وكما ذكرنا سابقاً، يجب أن يستند هذا التنظيم إلى القيم المشتركة المقبولة عموماً من قبل أفراد المجتمع. وقد أطلق على هذه القيم المشتركة والمشتركة اسم الضمير الجماعي للمجتمع، والذي عرَّفه بأنه «مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة بين المواطنين العاديين في المجتمع نفسه».

لذا، فإن فكرة الضمير الجماعي تشكل أهمية مركزية في عمل دوركهايم . في الواقع، الحياة الاجتماعية، القائمة على النظام الاجتماعي والتضامن، ستكون مستحيلة بدون مثل هذه المعايير والقيم الجماعية. ومع ذلك، وتماشياً مع منظوره التطوري للتغير الاجتماعي، فإن شكل أو أسلوب التضامن الاجتماعي ليس ثابتاً وسوف يتكيف مع أشكال المجتمع المختلفة والمتغيرة. في عمله الرئيس الأول، تقسيم العمل في المجتمع (1893)، درس دوركهايم الشكل المتغير للتضامن الاجتماعي من مجتمعات ما قبل الصناعة إلى المجتمعات الصناعية الحديثة. في المجتمعات الحديثة، يعمل تقسيم العمل على دمج الأفراد الذين يقومون بمهام وأدوار متكاملة. ويستخدم المصطلحين "الميكانيكي" و"العضوي" للتمييز بين الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعي التي تميز الشكلين المختلفين للمجتمع. وتتميز مجتمعات ما قبل الصناعة الأقل تعقداً بالتضامن الميكانيكي، إذ يميل الأفراد إلى اعتناق معتقدات وعواطف متشابهة جداً، وإذ يكون التخصص قليل نسبياً من حيث المهن. في مثل هذه

المواقف، يكون التقليد قويًا على نحو خاص وتكون المشاعر الجماعية هي السائدة. وعلى النقيض من ذلك، فإن التضامن العضوي هو الذي يميز المجتمعات الحديثة، إذ يسعى الأفراد إلى نطاق أوسع بكثير من المهام المختلفة.

هذا يؤدي إلى قدر كبير من الاعتماد المتبادل – إذ يعتمد الأفراد على الآخرين لأداء مهام وأدوار محددة. يسعى الأفراد في مثل هذه المجتمعات إلى وظائف مختلفة ومتكاملة، ولكنهم ما زالوا مرتبطين ببعضهم البعض بإجماع أخلاقي قوي. لقد صيغت نظرية دوركهايم على مستوى عام ومجرد للغاية، ولم يدعو إلى تقسيم بسيط ومباشر بين شكلي التضامن الاجتماعي.

– بالنسبة له، تحتاج جميع المجتمعات إلى الإجماع والضمير الجماعي. إلا أن قوة هذا الضمير الجماعي ستختلف من مجتمع إلى آخر. ويهيمن الشكل الميكانيكي للتضامن على ضمائر الأفراد بقوة أكبر من الشكل العضوي – ففي المجتمعات الصناعية الحديثة هناك مجال أكبر للفردية وللأفراد للتعبير عن مشاعرهم وتفضيلاتهم.

ضمن هذا النهج العام للتنظير حول طبيعة المجتمع، كانت الجريمة (وكيفية التعامل معها) جانباً مركزياً في التحليل الاجتماعي لدوركهايم. إن أهمية الضمير الجماعي القائم على القيم والأعراف المشتركة أمر أساسي في تفسيره للجريمة. الجريمة هي السلوك الذي ينتهك أو ينحرف عن هذه القيم والأعراف المشتركة. كما ينظر إليها دوركهايم على أنها حقيقة اجتماعية، ومن ثمّ يجب أن تؤدي وظيفة اجتماعية – إلى جانب المؤسسات الأخرى في المجتمع وأجزاء منه. وبما أن الجريمة هي سلوك يخرق القواعد، فقد يبدو من الغريب الحديث عن وظائفها. ومع ذلك، طوّر دوركايم الحجة القائلة بأن الجريمة عالمية، وهي موجودة، وإن بدرجات متفاوتة، في جميع المجتمعات المعروفة، ومن ثمّ يجب أن تكون حتمية. وفضلا عن كونه أمراً لا مفر منه، فإنه يجب أيضاً أن يكون ضرورياً ومفيداً للمجتمع. ببساطة، بما أن الجريمة أمر طبيعي، فيجب أيضاً أن تكون وظيفية: «لا يوجد مجتمع لا يواجه مشكلة الإجرام...». فهو عامل من عوامل الصحة العامة، وجزء لا يتجزأ من جميع المجتمعات الصحية" (Durkheim 1895).

ثم يشرح دوركهايم كيف أن للجريمة وظائف إيجابية – أولاً، عن طريق تشجيع التغيير الاجتماعي والتطور، وثانياً، بالمساعدة في الحفاظ على التوافق والاستقرار. فيما يتعلق بتشجيع التغيير الاجتماعي، يمكن للسلوك الإجرامي أن يقدم أفكاراً جديدة إلى المجتمع، ومن ثمّ يسمح للمجتمع بالتطور المضي قدمًا. يطلق تيرني (Tierney,1996)(على ذلك اسم "الوظيفة التكيفية" للجريمة – إذ يمكن للمجرمين أن يكونوا مبتكرين يساعدون المجتمع على التكيف مع الظروف المتغيرة. يعطي دوركهايم مثال سقراط الذي أُدين كمجرم في عصره، لكن أفكاره (الإجرامية) أفادت المجتمع اليوناني. على حد تعبيره: (Durkheim 1964, 67–71).

مدرسة شيكاغو: لقد تطورت نظريات دوركهايم الاجتماعية المبكرة حول الجريمة في عدد من الاتجاهات من قبل المنظرين الاجتماعيين وعلماء الجريمة اللاحقين. سنلقي نظرة هنا على عمل مدرسة شيكاغو حول العلاقة

بين زيادة الفوضى الاجتماعية والسلوك الإجرامي، وفي القسم الآتي، سننظر في نظرية "الضغط" التي طورها روبرت ميرتون والتي تربط الشذوذ بالسلوك الإجرامي. إن فكرة أن المجتمعات الحديثة والصناعية والمتحضرة ستجلب معها قدراً أكبر من الفوضى الاجتماعية، ومن ثمَّ نمواً في المشكلات الاجتماعية، بما في ذلك الجريمة، كانت أساس عمل علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. وقد أصبح منهج وتنظير هؤلاء علماء الاجتماع معروفاً باسم مدرسة شيكاغو.

وعلى أساس عمل دوركهايم، نظرت مدرسة شيكاغو إلى الجريمة بوصفها جريمة اجتماعية، وليست فردية. ، ظاهرة. وقالوا إن الحياة الاجتماعية في مناطق وأحياء معينة كانت فوضوية ومرضية، وأن الجريمة في مثل هذه المواقف كانت استجابة متوقعة وطبيعية. وقد كان هذا الرأي ملوناً بدرجة من التفاؤل، إذ كان هناك شعور بأن مثل هذا الوضع كان مؤقتاً فقط بسبب التغيرات الاجتماعية السريعة التي أحدثها التصنيع والتحضر، وأنه في هذا السياق كان هناك قدر معين من الجريمة أمر لا مفر منه ولا يشكل تهديداً خاصاً على السكان. أساس المجتمع. كان روبرت بارك من الشخصيات الرئيسة في ترسيخ سمعة مدرسة شيكاغو. كان يعتقد أنه من أجل دراسة الجريمة، يجب على علماء الاجتماع أن يخرجوا إلى المدينة ويشاركوا في البحث المباشر – وهي وجهة نظر شجعت على تطوير عدد من الدراسات البحثية الإثنوغرافية المهمة والمشهورة.

ويرى بارك وزملاؤه أن المدن ينبغي بوصفها أنظمة بيئية، إذ تتطور مناطق وأحياء مختلفة داخلها في أوقات مختلفة وبطرق محددة. وكما يقول تيرني(Tierney, 1996): وهكذا فإن مدنًا مثل شيكاغو لم تتطور على أساس عشوائي، بل تم تصميم هذا التطور وفقًا للعمليات الاجتماعية "الطبيعية". وكانت النتيجة أن تطور المدن أنواعاً خاصة بها من الأحياء، ولكل منها نمطها الخاص من الحياة الاجتماعية. بعض هذه الأحياء مستقرة ومنظمة تنظيماً جيداً، ولكن البعض الآخر أكثر فوضى من الناحية الاجتماعية، وهنا تتركز المشكلات الاجتماعية، بما في ذلك الجريمة (1996، 90).

نظرية النوافذ المكسورة

تفترض النظرية المذكورة أعلاه وجود علاقة بين النشاط الإجرامي وحالة البيئة المادية المحيطة، ومن ثمّ تقترح آلية واضحة لانتشار الجريمة. وتفترض نظرية النوافذ المكسورة أن وجود تجاوزات وتشوهات طفيفة يمكن أن يقوض الأعراف المجتمعية، ومن ثمّ تعزيز بيئة مواتية لتزايد النشاط الإجرامي. وتسهل هذه الفكرة فهمنا للتداعيات الاجتماعية للسلوك الإجرامي وتأثير البيئة المحيطة على حدوث الجريمة. إن دراسة العلاقة بين النظام الاجتماعي والجريمة لها أهمية كبيرة في مجال النظريات الاجتماعية. ضمن هذا الإطار بالذات، تظهر نظرية النوافذ المكسورة كإطار نظري يفترض وجود علاقة بين انتشار النشاط الإجرامي ووجود الاضطرابات الاجتماعية والعناصر البيئية. وتفترض الفرضية أن وجود النظام البيئي والأمن يؤثر على نحو كبير على ظهور وانتشار السلوك الإجرامي(Wilson– Kelling , 1982) .

واجهت نظرية النوافذ المكسورة انتقادات بسبب تركيزها المحدود على القضايا البيئية المادية. ووفقاً لهذا النهج النقدي، فإن السلوك الإجرامي لا يتأثر بالبيئة المادية فحسب، بل بالبيئة الاجتماعية أيضاً. ويرتبط أيضاً بجوانب مثل درجات التحصيل الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للأشخاص. فضلاً عن تأثير الموقع الجغرافي على معدلات الجريمة، فإن الظروف المعيشية والعناصر الاجتماعية التي يعيشها الأفراد يمكن أن يكون لها أيضاً تأثير على انتشار الأنشطة الإجرامية. ويجادل النقاد بأن نظرية النوافذ المكسورة تفشل في مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الأساسية التي تسهم في الجريمة. وفقاً لسمبسون و رودنبوش Sampson & (Raudenbush 1999)., 1999)، فقد قيل إن الاعتماد فقط على البيئة المادية غير كاف لتفسير عدم الاستقرار الاجتماعي.

نظرية الاختيار العقلاني

يُعزز فهم دوافع الأفراد للانخراط في الأنشطة الإجرامية على نحو كبير بتطبيق نظرية الاختيار العقلاني. ووفقاً لهذا المنظور النظري، ينشأ السلوك الإجرامي من التقييم العقلاني للأفراد للتكاليف والفوائد المرتبطة بالانخراط في أنشطة غير قانونية. عندما تفوق المزايا المحتملة للانخراط في أنشطة غير قانونية المخاطر المرتبطة بها، قد يلجأ الأفراد إلى السلوك الإجرامي. إن تحليل هذه النظرية يسهل فهم العلاقة بين الجريمة وصنع القرار الفردي. نظرية الاختيار العقلاني، والتي يشار إليها أيضًا باسم نظرية الاختيار العقلاني، نشأت من مفاهيم العقلانية والعقل التي تطورت في عصر التنوير. وقد ساهم علماء مثل توماس هوبز، وآدم سميث، وجيريمي بينثام على نحو كبير في تطوير وتطبيق نظرية الاختيار العقلاني عبر العديد من التخصصات العلمية . ووفقاً للعديد من المصادر العلمية، فإن المجال الذي نشأت فيه النظرية في البداية هو الاقتصاد، وكثيرا ما يعتبر آدم سميث رائد هذه النظرية (Boudon, 1998, 817-828).

نظرية الأنشطة الروتينية

وفقاً لهذا المنظور النظري، قد يظهر السلوك الإجرامي عندما يواجه الأفراد احتمالات تظهر في سياق روتين حياتهم اليومية. يؤكد هذا البيان على العلاقة بين السلوك الإجرامي والظروف التي يجد فيها الجاني والضحية المحتملة نفسيهما. إن تحليل هذه النظرية يسهل فهم الطريقة التي تتأثر بها الجريمة بالجوانب الزمانية والمكانية والظرفية. تقدم نظرية الأنشطة الروتينية Routine Activities Theory (RAT)وجهة نظر بديلة على النقيض من المنهجيات الإجرامية التقليدية، معتبرة أنه يمكن تحقيق منع الجريمة بحل الآليات الأساسية التي تسهم في حدوثها.

ويسعى هذا الإطار النظري إلى توضيح مظاهر السلوك الإجرامي بتوجيه الاهتمام نحو الحدث الإجرامي في حد ذاته، بدلا من التركيز على السمات الشخصية لمرتكب الجريمة. تركز نظرية النشاط الروتيني، كما تصورها كوهين وفيلسونCohen and Felson ، على ثلاثة عناصر رئيسة: عدم وجود مرتكب الجريمة المحتمل، ووجود هدف ضعيف، ووجود وصي فعال (Bottoms and Wiles, 1997). إن تقارب هذه العوامل الثلاثة

ضروري لارتكاب أعمال غير مشروعة. ترتكز نظرية النشاط الروتيني على إطار الاختيار العقلاني، والذي يُستخدم أيضاً في استراتيجيات منع الجريمة الظرفية. مثل أي إطار نظري آخر، نظرية النشاط الروتيني ليست معفاة من النقد. ويدور أحد الانتقادات الأساسية حول الافتراض الأساسي بأن الأفراد المنخرطين في أنشطة غير مشروعة يظهرون عقلانية في عمليات صنع القرار الخاصة بهم. وقد يستخدم الفرد المسؤول عن تنفيذ التدابير الأمنية أسلوبًا مختلفًا في التفكير عن أسلوب تفكير الآخرين. قد يفتقر الأفراد المعنيون إلى الوعي بشأن تنفيذ تقنيات منع الجريمة الظرفية. من المحتمل أن يتأثر الأفراد بمواد مثل المخدرات أو الكحول أو قد يختارون تجاهل تدابير السلامة لأسباب متنوعة.

نظرية الرابطة التفاضلية

نظرية الرابطة التفاضلي Differential Association Theory (DAT)هي إطار اجتماعي يسعى إلى توضيح الأسباب والدوافع الكامنة وراء السلوك الإجرامي وحدوث الجريمة. وفقاً للإطار النظري قيد النظر، فإن المحدد الأساسي للسلوك الإجرامي يعزى إلى التفاوتات في الديناميكيات والإمكانيات العلائقية التي يواجهها الأفراد. الفكرة التي وضعها إدوين ساذرلاند في عام 1947 تؤكد أن السلوك الإجرامي هو نتيجة للتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد. ونظرية الإسناد التفاضلي (DAT) هي إطار نظري يهدف إلى توضيح العوامل الأساسية التي تسهم في السلوك الإجرامي في إطار التفاعلات بين الأشخاص والتفاوت في الفرص. قدمت الفرضية التي اقترحها إدوين ساذرلاند وجهة نظر جديدة لأساليب مكافحة الجريمة، وسلطت الضوء على أن السلوك الإجرامي وحدوث الجريمة هما نتائج نابعة من التفاعلات الاجتماعية. وقد تم تقديم مفهوم نظرية الإسناد التفاضلي (DAT)، والتي يشار إليها أيضاً باسم التعزيز التفاضلي، في البداية على يد إدوين ساذرلاند، عالم الجريمة الاجتماعي، في عام 1947. وكان ساذرلاند يهدف إلى تنظيم مجموعة واسعة من المعرفة المحيطة بالسلوك الإجرامي وإنشاء نظرية شاملة. سببية الجريمة، كما أوضحها كريسي (Cressey, 1952). و يهدف منشور فولد وبرنارد (Vold and Bernard, 1988)إلى تقديم وجهات النظر النظرية. إذ ترتبط نظرية الارتباط التفاضلي (DAT) ارتباطًا وثيقًا بنظرية التعلم الاجتماعي، التي تفترض أن السلوك الإجرامي يتم اكتسابه بالتبادلات بين الأشخاص. وتوضح نظرية الارتباط التفاضلي (DAT) الأصول الأساسية للسلوك الإجرامي بفحص عدة جوانب، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بالجريمة، والحوافز الإجرامية، ومبررات انتهاك القواعد القانونية.

نظرية التعلم الاجتماعي

لديها وجهة نظر مماثلة. ووفقا لهذه النظرية، يتعلم الأفراد بملاحظة سلوك الآخرين من حولهم. ويتم تعلم السلوك الإجرامي بهذه الطريقة بمراقبة الأفراد المنخرطين في السلوك الإجرامي وفهم تقنياتهم ودوافعهم ومبرراتهم الفريدة. وبهذه الطريقة، يتعلم الأفراد العوامل التي تؤدي إلى الجريمة ويمكنهم تكرار هذه السلوكيات (Huber , 1997;).

النظرية التفاعلية

جزئياً، استجابةً لبعض المشكلات المرتبطة بالنظريات البنيوية والثقافية الفرعية، تم تطوير نهج نظري مختلف بالمنظور التفاعلي الذي أصبح مؤثراً على نحو خاص في علم الاجتماع في الستينيات والسبعينيات. بدلاً من رؤية الجريمة والسلوك المنحرف كاستجابة للناس لوضعهم الاجتماعي – واستجابة جعلتهم مختلفين عن التيار الرئيسي للسكان "الطبيعيين" – كان الموقف التفاعلي هو أن المجرم أو المنحرف يمكن أن يكون طبيعيًا تمامًا. ولذلك، يجب أن يكون التركيز على كيفية تعريف المجتمع لبعض الأفراد والجماعات على أنهم مجرمين أو منحرفين. كما يتبين من هذه الفقرة التمهيدية، يشير التفاعليون إلى كل من الجريمة والانحراف، وغالباً ما يتم استخدام المصطلحين بالتبادل. في الأساس، يمكن تعريف الجريمة على أنها فعل يخرق القانون الجنائي ويمكن أن تتبعه إجراءات جنائية، في حين لا يستخدم الانحراف بمعناه الحرفي (مثل أي شيء مختلف أو ينحرف عن الطبيعي) ولكن يستخدم للإشارة إلى أي سلوك خارج عن قواعد المجتمع وهذا أمر مرفوض عموماً. فقد تكون هذه القواعد قواعد قانونية، مثل القوانين، أو قواعد اجتماعية وأخلاقية، مثل القواعد التقليدية حول كيفية تصرف الناس في الأماكن العامة، على سبيل المثال. سنشير أدناه عادةً إلى الجريمة والسلوك الإجرامي عند تقديم نظرية التصنيف(السمالوطي، 1983).

كما يُعدُّ أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي الأسرة نسقاً اجتماعياً يتكون من أجزاء بينها تكامل وتساند وظيفي وتتفاعل هذه الأجزاء فيما بينها وهذا النسق للأسرة يعدُّ مؤدياً لوظيفة النسق الكلي للمجتمع أو معوقاً له، حيث يكون مؤدياً لوظيفته داخل النسق الكلي في حالة تحقيقه عملية التوازن في المجتمع والتي تحقق في حالة توافر عدد من العمليات منها معرفة كل فرد من أفراد الأسرة بالدور المناط به إضافة إلى اتفاق أعضاء الأسرة على عدد من المعايير والقواعد الأخلاقية التي تسعى الأسرة فيما بعد إلى ترسيخها وتأكيدها بواسطة عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وفي حالة تحقيق ذلك تصبح الأسرة بناءً تتوقف سلامته على مدى قيام أعضائه بالوفاء بأدوارهم، أما إذا ظهر خلاف ذلك ولم يلتزم أي عضو من أعضاء الأسرة بالدور المنوط به فإن البناء الأسري يصيبه الخلل وتبرز بموجبه مشكلات الانحراف والجريمة. وبناءً على مفاهيم النظرية الوظيفية يمكن القول أن التفكك الأسري بسبب الطلاق أو غياب أحد الوالدين أو الهجرة وخلافه قد لا يؤدي بالضرورة إلى جنوح الأحداث وانحرافهم إلا بمقدار ما تعوق هذه العوامل الأسرة عن أداء وظيفتها كنظام اجتماعي داخل البناء الاجتماعي(زريقات، 2007).

نظرية الضبط

لقد زعمت التفسيرات التي تم النظر فيها حتى الآن أن الامتثال هو سلوك طبيعي، وأن السلوك الإجرامي غير طبيعي بطريقة ما؛ ويترتب على ذلك أنه لا بد أن يكون هناك شيء مختلف، وحتى غير طبيعي، مع هؤلاء الأفراد الذين يرتكبون الجرائم. فقد تكون هذه الاختلافات أو التشوهات نتيجة لعوامل بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية؛ ولكن يجب أن يكون هناك عامل ما في الفرد يشجع على عدم امتثاله.

الحجة المركزية لما أصبح يسمى "نظريات السيطرة" هي أن الجريمة أمر طبيعي وأن الامتثال هو المجال الذي يتطلب التفسير. وكما يقترح ويليامز (Williams, 2004) في مقدمته لنظريات التحكم، فإن السلوك المطابق هو نتيجة لظروف معينة، ويحدث السلوك الإجرامي عندما تتغير تلك الظروف أو تنهار. على سبيل المثال، ليس من الطبيعي تشكيل طوابير منظمة عند انتظار التذاكر، لكن معظم الناس يفعلون ذلك. في الواقع، طوال حياتنا، ولا سيما في أثناء النمو، نتعلم ما هو السلوك المقبول وما هو غير المقبول. وكما يقول ويليامز: "إن الآباء في المنزل، والمدرسين في المدرسة، وغيرهم من الأفراد في المجتمع... يقضون الكثير من الوقت والجهد في السيطرة على كل واحد منا". وهي ترى أن جوهر نظريات التحكم هو تقديم تفسيرات لسبب التزام الناس بالقواعد وقبولهم للنظام الاجتماعي كما هو. السلوك الإجرامي إذن هو انهيار عملية التنشئة الاجتماعية.

من هذه المقدمة الموجزة، يمكن رؤية أن نظريات التحكم تغطي نطاقًا واسعًا جدًا من التفسيرات؛ في الواقع، يمكن القول: إن معظم التنظيرات الاجتماعية، بدءًا من منهج دوركايم وما بعده، تتضمن مفاهيم التنشئة الاجتماعية والسيطرة. ومع ذلك، غالباً ما يرتبط هذا المجال من التنظير بالأعمال الأحدث لهيرشي، Hirschi الذي ركز، جنبًا إلى جنب مع جوتفريدسونGottfredson على الفرد بدلاً من الجوانب الخارجية للسيطرة، تطوير ما يسمى بنسخة "الرابطة الاجتماعية" من نظرية الضبط. وركزوا على ضبط النفس على أساس التنشئة الاجتماعية المبكرة، ولا سيما على دور الأسرة. ويستشهد ويليامز بجانبين رئيسيين في نهجهم – الافتقار إلى ضبط النفس لدى الفرد وفرص ارتكاب الجريمة: "إذا سنحت الفرصة لارتكاب جريمة، فإن الشخص الذي يعاني من انخفاض ضبط النفس سوف يرتكبها، في حين أن الشخص الذي لديه ضبط النفس المنخفض سوف يرتكبها. إن ضبط النفس العالي لن يفعل ذلك.' يشير ضبط النفس على نحو أساسي إلى الدرجة التي يكون بها الفرد عرضة للإغراءات.

القضية الرئيسة التي يحاول هيرشي(2004) Hirschi معالجتها هي السبب وراء اختيار (أغلبية) الناس لاتباع القانون. كانت حجته الأصلية هي أن هؤلاء الأشخاص الذين يخالفون القوانين؛ إما ليس لديهم ارتباطات وثيقة بالآخرين وإما ليس لديهم أهداف وتطلعات ومعتقدات تربطهم بالسلوك الملتزم بالقانون. لذا فإن الشباب الذين ينخرطون في الانحراف يفعلون ذلك لأنهم لا يرتبطون بقوة بالنظام الاجتماعي التقليدي، فهم يتمتعون بقدر أقل من ضبط النفس. وكما قال هيرشي وجوتفريدسون.(1994) ,Hlrschi& Gottfredson: إن نظرية (ضبط النفس) هي كما يأتي: الأفعال الإجرامية هي مجموعة فرعية من الأفعال التي يتجاهل فيها الفاعل العواقب السلبية طويلة المدى التي تتدفق من الفعل نفسه (مثل العواقب الصحية لتعاطي المخدرات)، ومن البيئة الاجتماعية. أو البيئة العائلية (مثل رد فعل الزوج تجاه الخيانة الزوجية)، أو من الدولة (مثل استجابة العدالة الجنائية للسرقة). ولذلك فإن جميع الأفعال التي تشترك في هذه السمة، بما في ذلك الأفعال الإجرامية، من المرجح أن يرتكبها أفراد حساسون على نحو غير عادي للمتعة المباشرة وغير حساسين للعواقب طويلة المدى. .

. وتشير الأدلة إلى أن التباين في ضبط النفس يتم تأسيسه في وقت مبكر من الحياة، وأن الاختلافات بين الأفراد تظل ثابتة إلى حد معقول على مدار الحياة. (1994، 151).

وكان النقد الرئيس للنظريات السابقة عن الجريمة، سواء من خارج علم الاجتماع أو داخله، هو ميلهم إلى رؤية مثل هذا السلوك على أنه واضح نسبياً ويمكن التعرف عليه بسهولة – كسلوك يخالف القانون. وتشير مثل هذه الأساليب إلى وجود إجماع عام داخل المجتمع حول السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ. العمل التفاعلي يشكك في هذا الافتراض. تخبرنا العديد من الدراسات، فضلاً عن فهمنا المنطقي، أن معظم الناس قد انتهكوا القانون، وأن الكثير من الناس يفعلون ذلك على نحو متكرر دون أن يتم تسجيلهم كمجرمين. ونظراً لهذا، يصبح من الصعب القول بأن المجرمين يختلفون بطريقة أو بأخرى عن بقية المجتمع.

ومما سبق عرضه من النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي يمكن أن نستخلص النقاط الآتية:

1–رفض أنصار هذا الاتجاه إرجاع الانحراف لعوامل ذاتية، أي متصلة بتركيبه الفرد الداخلية بيولوجية كانت أو نفسية لما بدى لهم فيها من قصور وعجز عن تفسير هذا السلوك.

2–يتضح بمسار أبحاث أنصار هذا الاتجاه أنه لم يعد هدفهم البحث عن أسباب الانحراف بقدر ما ركزوا بالبحث عن عوامل ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع أي بدلوا اهتمامهم " التحليل" من الفرد إلى وحدة بحث أكبر هي المجتمع.

3– ركز المنتمون إلى هذا الاتجاه على عدة منظورات اجتماعية نذكر منها التفكك الاجتماعي، والمحاكاة، – والمخالطة الفارقة، والوصم، وكل منها أثبتت الدراسات المعاصرة أهميتها في تفسير الانحراف.

4–انتقدت النظريات المنتمية لهذا الاتجاه بأنها قصرت اهتمامها على متغيرات خارجية اجتماعية مهملة بذلك بقية المتغيرات لا سيما منها التي تقيم تفسيراتها للسلوك للإجرامي على المعطيات الداخلية لا سيما النفسية منها.

لذا، فقد تركز النظريات الاجتماعية اهتمامها في المقام الأول على الأبعاد المختلفة للجريمة التي تؤثر على البنية الاجتماعية والأعراف والقيم والعلاقات الاجتماعية. إذ تناولت هذه النظريات انتشار الجريمة داخل المجتمع، والعلاقة بين الفوارق الاجتماعية والعناصر الهيكلية مع الجريمة، وفعالية أنظمة الرقابة الاجتماعية. تسعى النظريات الاجتماعية إلى فهم الطريقة التي تتأثر بها الجريمة بالتفاعل المعقد والأطر التنظيمية للمجتمع. وفيما يلي يعرض الباحث بعض نظريات علم الاجتماع التي تناولت السلوك الاجرامي وتفسيره.

الجريمة والرقابة الاجتماعية

إن لفكرة ارتباط الجريمة بانهيار الرقابة الاجتماعية تأثيراً كبيراً على عدد من كتاب علم الاجتماع اللاحقين الذين طوروا النهج الوظيفي البنيوي لدوركهايم لشرح طبيعة الجريمة في المجتمع المعاصر. على وجه الخصوص، تم استكشاف وتطوير العلاقة بين مفهوم الشذوذ والجريمة بواسطة روبرت ميرتونRobert Merton .

يحاول عمل ميرتونRobert Merton في هذا المجال، المعروف باسم نظرية "الإجهاد"Strain‘ أو نظرية "الشذوذ"Anomie ، شرح مجموعة واسعة من أشكال السلوك المنحرف، بما في ذلك الجريمة. كما هي الحال

مع دوركهايم، لم يكن ميرتون متخصصاً في علم الجريمة؛ لقد كان شخصية رئيسة في المدرسة الفكرية الوظيفية التي كانت سائدة في علم الاجتماع الأمريكي من ثلاثينيات إلى خمسينيات القرن العشرين. بدأ تنظيره حول الجريمة والانحراف من الموقف الوظيفي الأساسي القائل بأن الاستقرار الاجتماعي يعتمد على إجماع قوي على القيم، التي يتقاسمها غالبية الناس في المجتمع. أشهر تصريحاته في هذا المجال كانت ورقة بحثية بعنوان «البنية الاجتماعية والشذوذ»، نُشرت في الأصل عام 1938. يشير العنوان إلى تأثير مفهوم دوركهايم للشذوذ، في حين يشير مصطلح «نظرية الانفعال» إلى القضية الأساسية التي تناولها ميرتون – أي نوع من الشذوذ؟ الظروف والمواقف الاجتماعية تدفع بعض الأشخاص إلى خرق القواعد والتصرف بطرق إجرامية أو منحرفة. ورفض ميرتون التفسيرات الفردية لمثل هذا السلوك، بحجة أنه يأتي من أفراد أو مجموعات من الناس يستجيبون بطريقة متوقعة وطبيعية للمواقف الاجتماعية التي وجدوا أنفسهم فيها. وعلى وجه الخصوص، نتج عن الانفصال بين الأهداف الثقافية لمجتمع ما. المجتمع والوسائل المشروعة المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. لقد أصبحت حجته القائلة بأن السلوك الإجرامي والمخالف للقواعد ينتج عن "الاختلافات في الوصول إلى أهداف نجاح المجتمع بالوسائل المشروعة" تفسيراً اجتماعياً كلاسيكياً ويستحق الاستكشاف بعمق قليل.

ويتعرض ميرتون للنقد ، إذ يبدأ ميرتون بالإشارة إلى الميل في التنظيرات السابقة حول الجريمة إلى التركيز على الدوافع البيولوجية – حيث يرى أنها "متجذرة في الطبيعة الأصلية". وهو ينتقد وجهة النظر هذه التي ترى أن الإنسان (كذا) يقف ضد المجتمع في "حرب بين الدافع البيولوجي والقيود الاجتماعية"، مشراً إلى أن "صورة الإنسان كحزمة جامحة من الدوافع تبدأ في الظهور وكأنها صورة كاريكاتورية أكثر منها صورة". حقيقة أن تواتر ونوع السلوك الإجرامي والمنحرف يختلفان داخل الهياكل الاجتماعية المختلفة يشكك في دور الدوافع البيولوجية.

في المجتمع للانخراط في السلوك غير الملتزم بدلاً من السلوك المطابق ". وقال إن المعدلات المرتفعة للسلوك المنحرف بين مجموعات معينة من الناس ترجع إلى استجابة هؤلاء الأشخاص على نحو طبيعي لوضعهم الاجتماعي والضغوط التي يواجهونها في هذا الموقف. سلط ميرتون الضوء على عنصرين محددين في البنية الاجتماعية كانا حاسمين في تفسيره السوسيولوجي. أولاً، هناك أهداف محددة ثقافيًا ويُنظر إليها على أنها أهداف مشروعة للجميع – فهي أشياء "تستحق أن نسعى من أجلها". ثانيًا، هناك الأساليب المقبولة للوصول إلى تلك الأهداف – والتي يطلق عليها عادة "الوسائل" في مناقشات أعمال ميرتون؛ لقد استخدم مصطلح "المعايير المؤسسية". هذه الأهداف الثقافية والمعايير المؤسسية ليست ثابتة في علاقة ثابتة مع بعضها بعضاً مع التركيز على واحد أو آخر يختلف باختلاف السياق الاجتماعي. وهو يصف الموقفين المتطرفين اللذين سيكون بينهما هذا الاختلاف – من ناحية، السياق الذي "يُسمح فيه بجميع الإجراءات التي تعد بتحقيق الهدف البالغ الأهمية"، ومن ناحية أخرى، الموقف الذي يكون فيه يتم نسيان الأغراض العامة للنشاط و"يصبح السلوك مسألة طقوس". وبين هذين النقيضين هناك مجتمعات تحافظ على التوازن بين التركيز على الأهداف الثقافية والوسائل المؤسسية؛ ويتم الحفاظ على التوازن الفعال طالما أن الأفراد الذين يتوافقون مع المعايير يحققون الرضا والأهداف

التي يهدفون إليها. يمضي ميرتون في القول بأن «السلوك المنحرف (المنحرف) يمكن وصفه من الناحية الاجتماعية أحد أعراض الانفصال بين التطلعات المحددة ثقافياً والأساليب المنظمة اجتماعياً لتحقيق هذه التطلعات».

وبالإشارة إلى أن السلوك المخالف للقانون، وليس الالتزام به، هو سلوك طبيعي، فإن هيرشي لا يعيد صياغة الموقف النظري "الكلاسيكي" القائل بأن الجريمة هي تعبير عن الإرادة الحرة – فالناس لا يولدون أشراراً أو "مجرمين". ومع ذلك، عند الولادة، لا يعرف الأطفال ما هو مقبول وما هو غير مقبول ويتبعون رغباتهم الطبيعية حتى يتم دمجهم اجتماعيًا في أنشطة مجتمعهم. يُنظر إلى التنشئة الاجتماعية على أنها العملية التي بموجبها يتعلم الأفراد ويفكرون في عواقب سلوكهم. وبمجرد أن يتعلموا ويقبلوا ذلك، لن تكون هناك حاجة لمزيد من التعزيز. كما هو مقترح أعلاه، فإن القضية الرئيسة أو اللغز إذن هو كيف يتمكن بعض الأشخاص من تجاهل عواقب سلوكهم والمضي قدماً كما لو أن هذه العواقب غير موجودة. على سبيل المثال، من السهل جدًا أن يسرق الناس، إلا أن ضبط النفس سيمنع غالبية الناس من القيام بذلك. ويشير هيرشي أيضاً إلى أن الناس لا يلتزمون بالقانون ولا يخالفونه على نحو دائم، فقد يشاركون في أنشطة إجرامية في فترات معينة بينما يتبعون أسلوب حياة يلتزم بالقانون في فترات أخرى، اعتمادًا على الضوابط التي تؤثر على حياتهم في أوقات معينة. .

يسلط ويليامز (Williams, 2004) الضوء على أربعة عناصر يراها هيرشي على أنها "روابط اجتماعية" حيوية ترتبط بالأشخاص الملتزمين بالقانون مثل "ارتباطاتهم بأشخاص آخرين؛ الالتزامات والمسؤوليات التي يطورونها؛ ومشاركتهم في النشاط التقليدي؛ ومعتقداتهم". ويفصل الباحث في الآتي:

• **الروابط الاجتماعية** : مع الأشخاص والمؤسسات الأخرى في المجتمع. إن الروابط الاجتماعية والنفسية القوية تجعل السلوك الإجرامي أقل احتمالا لأنها تجعل الأفراد أكثر وعيا وحساسية لآراء الآخرين. (يدرك هيرشي أن الرابط القوي بالجماعات الإجرامية من شأنه أن يؤدي إلى تأثير عكسي ويشجع السلوك الإجرامي).

• **الالتزام** – كلما زاد "استثمار" الفرد في الشركاء، والأطفال، والتعليم، والمهنة، وملكية الممتلكات، وما إلى ذلك، قل احتمال تعرضه لخطر فقدانه بسلوك مخالف للقانون. فالأفراد الذين لا يعتبرون مثل هذه الالتزامات مهمة أو الذين لديهم عدد أقل منها يُنظر إليهم على أنهم أكثر حرية نسبياً في ارتكاب أعمال إجرامية.

• **المشاركة** : تشير إلى مدى مشاركة الفرد في أسلوب حياته أو نشاطه المشروع. نطاق المصالح التقليدية التي لديهم ويتابعونها. تقل احتمالية الجريمة إذا كان الانخراط في الأنشطة التقليدية جزءًا مهمًا من حياة الفرد.

• **المعتقدات** : في هذا السياق يشير هيرشي إلى الأشياء التي يختار الفرد قبولها، بما في ذلك القانون، بدلاً من القناعات الراسخة. وبما أن هذه المعتقدات يمكن تغييرها (بقبول الفرد لحجج مختلفة، على سبيل المثال)، فإنها تحتاج إلى تعزيز اجتماعي مستمر.

وما يميز النظرية عن العديد من النظريات الجنائية هو أننا نبدأ بالفعل، في حين أنها تبدأ عادة بالفاعل. فالنظريات التي تبدأ من أسباب الجريمة . على سبيل المثال الحرمان الاقتصادي . وتعرّف الجريمة في نهاية

المطاف بوصفها استجابة للأسباب التي تتذرع بها. وبالتالي، فإن النظرية التي ترى الحرمان الاقتصادي كسبب للجريمة ستنظر إلى الجريمة بحكم تعريفها على أنها محاولة لعلاج الحرمان الاقتصادي، مما يجعل العلاقة بين السبب والنتيجة حشوًا. إن ما يجعل هذه النظرية معرضة على نحو خاص للشكاوى بشأن الحشو هو أننا نظهر بوضوح الروابط المنطقية بين تصورنا للممثل والفعل، في حين أن العديد من النظريات تترك هذه المهمة لأولئك الذين يفسرون نظريتهم أو يختبرونها.(1994، 156).

المقترحات

الأسرة المتغيرة والظروف غير المستقرة للأسرة والأزمات العائلية الأخرى ولا سيما الطلاق هم الأكثر عرضة للأنشطة إجرامية بين الأعمار الصغيرة. الشخصية الاجتماعية والديموغرافية للمستجيبين، وأنواع مختلفة من الجرائم حسب الفئة العمرية، نمط العلاقة الأسرية والأزمات الأسرية، وسائل الإعلام، الوضع المالي، الأحياء، يمكن للأقران التأثير على الأعمار الصغيرة لارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم في المجتمع. تختلف أنماط ومستوى الجرائم على طول مع سياق عمر المشاركين، وخلفياتهم التعليمية والمهنية، والحالة الاجتماعية، ومنطقة المعيشة، وما إلى ذلك. وجهات النظر النظرية الرئيسة لعلم الجريمة، بما في ذلك نظرية السلالة، ونظرية الارتباط التفاضلي، والاجتماعية لتقديم تفسيرات لأسباب الجريمة

– التورط في سلوكيات إجرامية مختلفة بين الشباب. جنباً إلى جنب مع هذه النظريات.

– الفئات العمرية ما بين(20–24)سنة متورطة في ارتكاب جرائم أكثر مقارنة بالفئة العمرية ما بين(15––19) سنة. مثل الجرائم والسرقة وحرق السيارات والتهديد والإكراه أكثر من الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 29 سنة وكانوا أكثر في التهريب، والفساد والقتل الخ وبتحليل نوع الجرائم المرتكبة،

– توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين التعليم والجريمة. الأشخاص ذوو التعليم المنخفض هم أكثر عرضة للجريمة من المتعلمين.

– الأسر المضطربة، المشكلات الأسرية، العلاقات السيئة مع أفراد الأسرة هي المسؤولة عن ارتكابها جرائم عنيفة.

– قد يؤدي تأثير الأزمة الأسرية بالشباب إلى التصرف على نحو غير طبيعي وارتكاب جرائم، مثل مدمن المخدرات، وذو ميول انتحارية.

– الأعمار الصغيرة من الأسرة المفككة للطلاق أكثر التزاماً بأنواع الجرائم المختلفة مقارنة بغيرها.. فالأسر المحطمة للقتلى (الأب أو الأم أو كليهما) أو الأسر المنفصلة بسبب الصراع الداخلي.

–بسبب الفقر، يشعر الشباب بعدم القدرة على تحقيق هدفهم المطلوب، ويحاولون تحقيق هدفهم عن طريق المشاركة في الأنشطة الإجرامية المختلفة.

– وسائل الإعلام تخلق الفردية، والشذوذ، وأيضا التغيير الثقافي الذي من شأنه أن يكون مسؤولاً عن ارتكاب جرائم مختلفة في سن مبكرة.

–العيش في حي به ظروف مؤسفة وغير آمنة، ويكون الفرد أكثر عرضة للتورط في الأنشطة الإجرامية أكثر من غيرها.

– قد تؤثر مجموعة الأقران والارتباطات الوثيقة على نحو سيء على المراهقين والفئة العمرية الصغيرة لإشراكهم في أعمال إجرامية أنشطة.

الخاتمة

على أية حال، نتيجة لذلك يمكن القول: إن الضرر الذي يلحق بالمراهقين في مجتمعنا الحالي كبير جداً، حيث إن هناك الكثير من المراهقين في مجتمعنا يعانون من انحرافات أخلاقية واجتماعية لأسباب مختلفة. ومن محتوى وبيانات هذا البحث وأيضاً من الإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية، يمكن أن نستنتج أنه لإنقاذ المراهقين من الوقوع في هاوية الجريمة، لا يكفي محاربة جرائمهم وتحديد المسؤولية الجنائية عنهم. بل على المجتمع أن يضع المراهقين تحت حمايته القانونية وذلك، بوضع القوانين والأنظمة اللازمة والدفاع عن حقوقهم ضد الكبار عند الضرورة. كما يمكن للمؤسسات والمنظمات العامة أن تؤدي دوراً فعالاً في الحد من انحراف الأحداث بمساعدة المراهقين المحرومين. فأحد الأسباب الرئيسة لجنوح الأحداث والجريمة هو عدم توفر التعليم المناسب، والخلل الأسري، والوضع الاقتصادي السيئ، ويمكن للمجتمع أن يمنعهم من الوقوع في الانحراف عن طريق التعرف على هذه الحالات وتلبية احتياجات هؤلاء المراهقين على الأقل.

بمعنى، لا يوجد عامل واحد يمكن تحديده عدّه السبب الرئيس للسلوك الإجرامي. ويمكن العثور على ذلك على نحو أكثر دقة في الطريقة التي يمكن أن تتفاعل بها عوامل الخطر المتعددة المتجمعة معًا في حياة بعض الأطفال، في حين تغيب عوامل الحماية المهمة. فضلاً عن ذلك، تختلف أسباب الجريمة من بلد إلى آخر، ففي العالم الغربي ترتبط الأسباب على نحو مباشر بالبيئة المحيطة. ويمكن أن تكون هذه المناطق المحيطة بالمدرسة أو المنزل أو الحي أو الملعب. وفي المقابل، تختلف أسباب جرائم الشباب في العالم على نحو كبير عن أسبابها في العالم الغربي. وبعد تحديد الأسباب الجذرية للجريمة، يجب أن تدور التدابير العلاجية للسيطرة على الأنشطة الإجرامية حول تلك الأسباب المحددة. هذه التدابير العلاجية، تشمل على نحو أساسي حل المشكلات الآتية: الفساد في وكالات إنفاذ القانون، وعدم وجود صلاحيات ممنوحة للوكالات، والقضايا التي لم يتم حلها في الوكالات (مثل زيادة الرواتب وتوفير الأدوات الحديثة)، والتخلف التكنولوجي في سياق الأدوات الأمنية، والفقر والبطالة . إن الحل الحكيم للأولوية للمشكلات هو مفتاح النجاح. إذا تم أخذ التدابير العلاجية المذكورة أعلاه بالحسبان، فيمكن تحقيق انخفاض كبير في الجريمة.

المصادر

1. أبو توتة ،عبد الرحمن محمد .(1998).**علم الإجرام، الإسكندرية**، المكتب الجامعي الحديث.
2. أقرورو، سميرة.(2015) . **الوجيز في أسس علم الإجرام**، وأهم مدارسه. الدار البيضاء: صوماديل للنشر والتوزيع.
3. بومعزة ، فتحية .(2014). **السلوك الإجرامي عند المراهق** : دراسة لبعض خصائص المراهقين المودعين بمركز إعادة التربية بجنحة السرقة، رسالة ماجستير، جامعة محمد لمين دباغين سطيف الثانية . كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر. سطيف.
4. التميمي، عبد الله ابراهيم سليمان. (2020).***الصلابة النفسية وعلاقتها بحوافز السلوك الإجرامي في ضوء بعض المتغيرات للأحداث الجانحين بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض***"، المجلة العلمية للنشر العلمي، العدد(25)،ص: 151- 189.
5. حبيب، محمد شلال. (1985) . **أصول علم الإجرام**، منشورات المؤلف.
6. الحسن، إحسان محمد.(2008) . **علم اجتماع الجريمة**، الأردن، دار وائل للنشر.
7. رفو،عذراء صليوا .(2018). **الجريمة بين التنظير والتحليل** ، الجامعة المستنصرية، قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع
8. زريقات، مراد. (2007). **دراسة حول العوامل الاجتماعية للانحراف، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير**. المعهد الأمني، الرياض.
9. سليم، محمد؛ فيصل، زكي وآخرون .(2020).***دراسة مقارنة أثر المتغيرات الاقتصادية الفقر والبطالة والبيئية) المناخ والعشوائيات(علي الجريمة بالقاهرة الكبرى)***، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس.المجلد (48)، الجزء الأول، ص:387- 417.
10. السمالوطي، نبيل. (1983). **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، دار الشروق، جدة.
11. شحادة، محمد ربيع، جمعة، يوسف، عبد الله ، معتز . (1994). **علم النفس الجنائي**. القاهرة، دار غريب.
12. صالح، سعد حماد.(1973). **مبادئ علمي الإجرام والعقاب**. القاهرة، مكتبة النهضة العربية.
13. الطخيس، إبراهيم. (1983). **دراسات في علم الاجتماعي الجنائي**، الرياض، دار العلوم.
14. عبد الستار، فوزية .(1985) . **مبادئ علم الإجرام والعقاب**، ط 5، القاهرة ، دار النهضة العربية .
15. عبد المنعم، عبد المنعم (2003) . **علم الإجرام والجزاء** ، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية .

16. علاء رضوان.(2023). **العلاقة بين مرض الاكتئاب والجريمة والعقاب عليها.. قانون الصحة النفسية حسم النزاع؟** . https://www.parlmany.com/News/2/484128.

References

17. Andiyani Yanuari& Naomi Soetikno,(2021) **Criminality and Antisocial Behavior in Young Adult, Advances in Health Sciences Research**, volume 41, 153-158.

18. Ankara , Atatürk Culture, Language and History High Institution Atatürk Cultural Center Publication, S.71 (1993) pp1-190 .

19. Blonigen, D. M. (2010). **Explaining the relationship between age and crime: Contributions from the developmental literature on personality**. Clinical Psychology Review, 30, 89-100.

20. Bottoms, A. E. and Wiles, P. (1997) '**Environmental Criminology', in M. Maguire, R. Morgan and R. Reiner (eds),** The Oxford Handbook of Criminology. Oxford: Clarendon Press.

21. Boudon R. (1998). ***Limitations of Rationality Choice Theory*** , The American Journal of Sociology , 104 (3) (November 1998), pp . 817-828

22. Burke, R. Hopkins (2005) **An Introduction to Criminological Theory**. Cullompton: Willan Publishing. A very thorough and up-to-date account of criminological theory covering all the major traditions and not limiting itself to sociological theorizing.

23. Cressey DR (1952) **Application and verification of the differential association theory**. J Crim Law Criminol Police Sci 43:43–52.

24. Deflem, M. (1999). **Ferdinand To¨ nnies on crime and society**: An unexplored contribution to criminological sociology. History of the Human Sciences, 12(3), 87–116.

25. Hirschi T (2004). **Self-control and crime**. See Vohs & Baumeister, pp. 537–52 .

26. Hirschi T, Gottfredson MR. (1994). **The generality of deviance**. In The Generality of Deviance, ed. Hirschi T, Gottfredson M, pp. 1–22.

27. Holanda, G. O. Meneses, M. A. Luengo, J.A. Gomez-Fraguelela.(2019) **. Antisocial Behavior: A unidimensional or multidimentional construct?, Avances en Psicologia Latinoamericana**, Colombia,

28. Huber , J. (1997). **rational choice Models in Sociology** . the American Sociologist , 28(2), 42– 53.

29. İçli, TG, " Social Cultural and Economic Characteristics of Criminals in Turkey ", 3, b. ,

30. Jang, S. J., & Agnew, R. (2015). **Strain Theories and Crime**. In S. J. Jang, R. Agnew, & J. D. Wright (Ed.), International Encyclopedia of the Social& Behavioral Sciences(2nd edition ed., pp. 495-500). Oxford: Elsevier.

31. Kiniya, Mehdi (2016**), Fundamentals of Criminology**, Vol. 1, Tehran, University Press ,Tehran.

32. Mittal, L.M. Goyal, J.L Sethi,(2019). **Monitoring the impact of economic crisis on crime in India using machine learing**, 2019, pp. 1467-1485,

33. Moffitt, T. E. (1993). **Adolescence-limited and life-course persistent anti-social behavior: A developmental taxonomy**. Psychological Review, 100(4), 674-701. Retrieved from:http://psycnet.apa.org/journals/rev/100/4/674/

34. Morizot, L. Kazemian. **Introduction Criminal and Antisocial Behavior Within a Developmental and Multidiciplinary Perspective**, in: J. Morizot, L. Kazemian (Eds.), The Development of Criminal and Antisocial Behavior: Theory, Research and Practical Application, Springer, New York, 2015 pp. 1-16.

35. Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus(1998**), Economics, Mc Grow Hill Companies Inc**, Ed 16, chap 6. 20- Stefani,G. Levassaur, G & Bouloc, B(1984), PrefecturePenile, 15 Ed.

36. Ruiz-Narezo,H.,& Gruber,F.(2020)**School Climate and Peer Victimization**. **Involvement, Affiliation and Help Perceived in School Centers as Protective Factors against Violent Behavior in Adolescent Couples**.

37. Sampson, R. J., & Raudenbush , S. W. (1999**). systematic social observation of public spaces** : A fresh look at disorder in urban neighborhoods . American Journal of Sociology .

38. Vold GB, Bernard TJ, Snipes JB (2002) **Theoretical criminology, 5th edn**. Oxford University Press, New York.

39. Williams, (2004)'**Stability theory of dynamical systems**' (Thomas Nelson, London, 1970)

40. Wilson, J. Q., & Kelling , G. L. (1982). **Broken Windows: The policy oath neighborhood safety . the atlantic monthly** .

Abstract

Crime from a sociological point of view

critical vision

Prepared by

Ali Musa Al-Ahmari